**مؤتمر الأطراف في**
**اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ**
**الدورة الحادية عشرة**

جنيف، سويسرا، ١٧–٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥

البند ٤–١ من جدول الأعمال المؤقت FCTC/COP/11/5

٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٢٥

# تدابير استشرافية لمكافحة التبغ (فيما يتعلق بالمادة ٢–١ من اتفاقية المنظمة الإطارية)

## تقرير من فريق الخبراء

### الغرض من الوثيقة

وفقاً للقرار FCTC/COP10(12)، يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن عمل فريق الخبراء المعني بالتدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ (فيما يتعلق بالمادة ٢–١ من اتفاقية المنظمة الإطارية) الذي أنشأه مؤتمر الأطراف. وقد كُلف فريق الخبراء بتحديد ووصف التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ والتدابير التي توسِّع أو تكثِّف نُهُج مكافحة التبغ حسبما تنطبق على منتجات التبغ، والتي يمكن النظر فيها في نطاق المادة ٢–١، مع مراعاة المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية.

### الإجراء المطلوب من مؤتمر الأطراف

مؤتمر الأطراف مدعوّ إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير والمعلومات الإضافية الواردة في الوثيقة FCTC/COP/11/INF.DOC./1، وتقديم المزيد من الإرشادات، والنظر في اعتماد مشروع القرار الوارد في الملحق ٣ بهذا التقرير.

الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: جميع أهداف التنمية المستدامة؛ ولاسيما الهدف ٣ والغاية ٣–أ.

العلاقة بخطة العمل وبند الميزانية: لا توجد.

الآثار المالية الإضافية، إن لم تكن مدرجة في خطة العمل والميزانية: لا توجد.

الوثيقة (الوثائق) ذات الصلة: FCTC/COP/11/INF.DOC./1، تقرير يشير إلى المصادر التي استخدمها فريق الخبراء لإثراء الوثيقة FCTC/COP/11/5؛ وتقارير الاجتماعات الأول والثاني والثالث لفريق الخبراء المعني بالتدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ (معلومات تكميلية)؛ وتقرير من مركز المعارف الخاص باتفاقية المنظمة الإطارية المعني بالطعون القانونية لإثراء عمل فريق الخبراء (معلومات تكميلية)؛ وتجميع الموجزات الإعلامية عن التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ التي أعدها الخبراء (معلومات تكميلية).

## معلومات أساسية

١- قرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (اتفاقية المنظمة الإطارية) في دورته العاشرة إنشاء فريق خبراء معني بالتدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ التي يمكن النظر فيها في نطاق المادة ٢-١ من اتفاقية المنظمة الإطارية. ووفقاً للقرار FCTC/COP10(12)، كُلف فريق الخبراء بما يلي:

(أ) تحديد ووصف التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ والتدابير التي توسِّع أو تكثِّف نُهُج مكافحة التبغ حسبما تنطبق على منتجات التبغ، والتي يمكن أن ينظر فيها فريق الخبراء في نطاق المادة ٢-١، مع مراعاة المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية؛

(ب) النظر، عند إجراء بحوثه وتوضيح نتائجها، في تجارب الأطراف والمؤلفات المنشورة، إلى جانب أي مصدر آخر للمعلومات قد يجده مناسباً، والإشارة إلى جميع المصادر حسب الأصول؛

(ج) إعداد تقرير يُقدَّم إلى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف عن المسائل المذكورة آنفاً.

٢- وفي القرار FCTC/COP10(12)، طلب مؤتمر الأطراف أيضاً من أمانة الاتفاقية، بتوجيه من هيئة المكتب، تيسير إنشاء فريق الخبراء، واتخاذ الترتيبات اللازمة لكي يستكمل فريق الخبراء عمله.

٣- وفي الاجتماع الأول لهيئة المكتب التي انتُخبت في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف، نظرت هيئة المكتب في قائمة خبراء فريق الخبراء المعني بالتدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ (فيما يتعلق بالمادة ٢-١ من اتفاقية المنظمة الإطارية) واختصاصاته ووافقت عليهما. ويرد تشكيل فريق الخبراء في تقرير الاجتماع الأول لفريق الخبراء، وهو متاح على الموقع الإلكتروني لاتفاقية المنظمة الإطارية بوصفه معلومات تكميلية لهذا التقرير.[١]

## اجتماعات فريق الخبراء

٤- عقد فريق الخبراء ثلاثة اجتماعات: اجتماعان عبر الإنترنت (في ١٨-٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٢٤ و ١-٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٥) واجتماع واحد حضورياً (في هلسنكي، فنلندا، في ٥-٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤). وانتخب أعضاء فريق الخبراء رئيساً وأعضاءً للمكتب من أجل تيسير أعماله.

٥- وركز الاجتماع الأول لفريق الخبراء على مناقشة ولاية فريق الخبراء، مع الإشارة إلى القرار FCTC/COP10(12)، والاختصاصات التي وافقت عليها هيئة المكتب. وناقش فريق الخبراء مجموعة واسعة النطاق من التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ (التدابير الاستشرافية) وبعض الاعتبارات الرئيسية للتمكين من إدراج هذه التدابير في قائمة قصيرة يمكن لفريق الخبراء تحويلها إلى موجزات إعلامية. وناقش فريق الخبراء الجدول الزمني وأسلوب عمله، ويشمل ذلك المشاركة مع خبراء دوليين آخرين، مثل منظمة الصحة العالمية (المنظمة)، وإمكانية طلب مساهمات من مراكز المعارف التابعة لاتفاقية المنظمة الإطارية.

٦- وأُنشئت أربعة أفرقة خبراء فرعية، كل منها مسؤول عن أحد المجالات الأربعة للتدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ (توريد التبغ، والهيكل المؤسسي/ السوق، والمنتَج، والمستهلك). ودعيت الأفرقة المعنية بالمجالات إلى وضع قائمة قصيرة بالتدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ لتحويلها فيما بعد إلى موجزات إعلامية يمكنها إثراء التقرير الختامي للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف، استناداً إلى نموذج ومذكرات توجيهية يتفق عليها أعضاء فريق الخبراء. وبدعم من أمانة الاتفاقية، التمس فريق الخبراء من مركز المعارف الخاص باتفاقية المنظمة الإطارية المعني بالطعون القانونية تزويده بتقرير لإثراء عمله.[٢]

---

١ وثائق الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف: معلومات تكميلية (تم الاطلاع في ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٢٥).

٢ يقع مقره في مركز مكابي للقانون والسرطان بأستراليا.

٧- وركز الاجتماع الثاني لفريق الخبراء على استعراض المسوّدات الأولى لموجزات التدابير الاستشرافية. ونتيجة للمناقشات التي دارت، خضع بعض التدابير الاستشرافية للتحسين أو الدمج؛ ولم تُعتمد تدابير أخرى في سياق ولاية فريق الخبراء. وقدم مركز المعارف الخاص باتفاقية المنظمة الإطارية المعني بالطعون القانونية العمل الذي اضطلع به حتى الآن.

٨- وبناءً على طلب قُدم إلى أمانة الاتفاقية في أعقاب الاجتماع الثاني، تولت الأمانة تيسير تقديم الدعم البحثي والاستعراضي لفريق الخبراء (وشمل ذلك التيسير المالي). وواصل الخبراء تنقيح موجزاتهم الإعلامية، وشاركوا في تقديم تعقيبات داخلية وأخذوا التقرير المقدم من مركز المعارف الخاص باتفاقية المنظمة الإطارية المعني بالطعون القانونية بعين الاعتبار لإثراء عملهم.

٩- وركز الاجتماع الثالث لفريق الخبراء على استعراض مسودة تقرير فريق الخبراء المقدم إلى مؤتمر الأطراف ومناقشة الوثائق التكميلية التي يمكن أن ترافق التقرير الرئيسي.

## التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ التي نظر فيها فريق الخبراء

### معايير الاختيار

١٠- خلص فريق الخبراء إلى أن هناك عدداً كبيراً جداً من التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ التي يمكن تحديدها ووصفها. وأجرى فريق الخبراء مناقشة واسعة النطاق لتحديد التدابير الاستشرافية التي يمكن وصفها، وأعد في النهاية، وفقاً للولاية التي أُسندت إليه في القرار FCTC/COP10(12)، قائمة طويلة غير شاملة بالتدابير الاستشرافية (انظر الملحق ١ بهذا التقرير).[٣] واستناداً إلى مناقشات لاحقة، حُددت قائمة أقصر من التدابير الاستشرافية وقُلصت مرة أخرى إلى ١٦ تدبيراً استشرافياً، استناداً إلى المعايير المتفق عليها (انظر أدناه).

١١- ونوقشت في الاجتماع الأول لفريق الخبراء معايير تحديد واختيار التدابير الاستشرافية لتحويلها إلى موجزات إعلامية، ولكن دخلت عليها تحسينات بمرور الوقت. واتفق فريق الخبراء على أن من المهم التشديد على أن عدم اختيار أي من التدابير الاستشرافية (من القائمة الأصلية بالتدابير المحددة) أو أن اتخاذ قرار بعدم اعتماد أي منها لتحويلها إلى موجزات إعلامية لا يعني أن تلك التدابير الاستشرافية تفتقر إلى الجدارة بوصفها من بين تدخلات مكافحة التبغ. وفيما يلي المعايير التي استُرشد بها في نهاية المطاف في اختيار التدابير الاستشرافية بغرض تحويلها إلى موجزات إعلامية.

(أ) يجب أن تنطبق التدابير الاستشرافية على منتجات التبغ، على النحو المحدد في اتفاقية المنظمة الإطارية، وفقاً للولاية المسندة إلى فريق الخبراء، على النحو المبين في القرار FCTC/COP10(12).

(ب) يجب أن تشمل التدابير الاستشرافية تدابير توسِّع أو تكثِّف إلى حد كبير نُهُج مكافحة التبغ بما يتماشى مع اتفاقية المنظمة الإطارية أو مبادئها التوجيهية للتنفيذ.

(ج) يتوافر بسهولة المستوى الكافي من البحوث والنمذجة والتعليقات و/ أو الخبرات القضائية، و/ أو أساسٌ مفاهيميٌ متين يمكن الاستفادة منه لتمكين فريق الخبراء من تقديم وصف مفيد للتدبير.

(د) توجد لهذا التدبير، في حالة تنفيذه، من البيّنات أو الإمكانات العالية (استناداً إلى الخبرة المكتسبة من التدخلات الأخرى) ما يحقق واحداً أو أكثر مما يلي:

(١) مساهمة كبيرة في الوقاية من تعاطي التبغ وإدمان النيكوتين ووباء التبغ و/ أو الحد من هذه المسائل و/ أو الإقلاع عنها؛

(٢) و/ أو فوائد إيجابية للفئات الضعيفة، ومن بينها الفئات السكانية التي يصعب الوصول إليها؛

٣ تواصل إدخال تحسينات وتعديلات على عناوين التدابير الاستشرافية التي نظر فيها فريق الخبراء أول الأمر.

(٣) و/ أو تغييرات في السياسات والسياقات الأوسع نطاقاً التي بموجبها تعمل دوائر صناعة التبغ، و/ أو يُزرع التبغ و/ أو يُصنع و/ أو يُورد و/ أو يُستخدم، مما يدعم أو يمكّن من إحراز نجاح أكبر للجهود الأوسع نطاقاً المبذولة لمكافحة التبغ.

١٢- وقد سعى فريق الخبراء إلى ضمان اختياره لمجموعة من التدابير الاستشرافية تتسم بما يلي:

(أ) توفر خيارات للأطراف أثناء مختلف مراحل تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية بهدف مكافحة وباء التبغ (أي أن يكون من الممكن اعتماد بعض التدابير بغض النظر عن حالة مكافحة التبغ في الطرف المختار، بينما قد يكون أمام التدابير الأخرى مسار أسهل لاعتمادها عندما يحقق الطرف قدراً أكبر من التقدم في تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية وجهود مكافحة التبغ الأوسع نطاقاً)؛

(ب) توفر خيارات للأطراف من أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدُنيا من الدخل المتوسط، وليس فقط الأطراف من بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط والبلدان المرتفعة الدخل؛

(ج) تشمل جميع أشكال تعاطي التبغ، وتتسق مع المادة ٥-٢(ب) من اتفاقية المنظمة الإطارية التي تحدد التزاماً عاماً للأطراف بمنع استهلاك التبغ وإدمان النيكوتين والتعرّض لدخان التبغ، والحد من ذلك.

## التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ التي جرى تحديدها ووصفها

١٣- اختيرت التدابير الاستشرافية الستة عشر التالية لوصفها بما يتماشى مع ولاية فريق الخبراء:

(أ) توريد التبغ

(١) الحد من البيع بالتجزئة

(٢) حظر الحوافز المقدمة لتجار التجزئة

(٣) فرض ضوابط على أسعار منتجات التبغ وأجهزته ("سياسات الحد الأدنى للأسعار")

(٤) فرض قيود على المبيعات استناداً إلى تاريخ الميلاد ("جيل متحرر من التبغ")

(٥) رفع الحد الأدنى للسن القانونية لبيع منتجات التبغ

(٦) حظر بيع منتجات التبغ أو إلغاؤه تدريجياً

(ب) الهيكل المؤسسي/ السوق

(١) الضوابط البيئية ("المنتِج يدفع الثمن")

(٢) إنهاء أي دعم حكومي لزراعة التبغ

(٣) اتخاذ تدابير لخفض أرباح موردي التبغ وقوتهم التسعيرية

(٤) إنهاء البيع التجاري لمنتجات دوائر صناعة التبغ

(٥) فرض حصص على تصنيع التبغ وارداته، يليها تخفيض منتظم ("التقليص التدريجي")

(ج) المنتَج

(١) تحديد مستويات منخفضة/ منخفضة جداً من محتوى النيكوتين في منتجات التبغ القابلة للاحتراق

(٢) حظر جميع العوامل المنكّهة والمواد المضافة الأخرى إلى منتجات التبغ

(٣) فرض تجميد لتوريد التبغ على العلامات التجارية والحد من البدائل

(٤) فرض حظر على مرشحات السجائر

(د) المستهلك

(١) توسيع نطاق الأماكن الخالية من التدخين في البيئات الخاصة/ شبه الخاصة، والحد من التعرض لدخان التبغ غير المباشر والسلبي

١٤- وقد أُعدت موجزات إعلامية لوصف كل تدبير مختار من التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ. ويصف كل موجز التدبير الاستشرافي والغرض المتوخى منه؛ ويناقش توافر المعلومات/ البيّنات البحثية المتعلقة بالتأثير المحتمل للتدبير الاستشرافي؛ ويناقش (بين مقرري السياسات والجمهور) التوعية بالتدبير الاستشرافي وتوصيفه كتدخل من المحتمل أن يكون واعداً؛ ويعرض بعض اعتبارات التنفيذ الخاصة بالتدبير الاستشرافي (انظر المناقشة الواردة أدناه بشأن اعتبارات التنفيذ الأوسع نطاقاً، بما فيها الطعون والعوائق القانونية المحتملة)؛ ويقدم دراسة أو دراسات حالة حيثما كان ذلك متاحاً. ويرد في الملحق ٢ بهذا التقرير ملخص (مقتضب) لكل موجز إعلامي. وتشكّل مجموعة الموجزات الإعلامية للتدابير الاستشرافية التي تتضمن معلومات سياقية عن عمل فريق الخبراء، وثيقة تكميلية للنشر على الموقع الإلكتروني لاتفاقية المنظمة الإطارية.[٤]

١٥- ونظر فريق الخبراء، تماشياً مع ولايته، أثناء إجراء بحوثه وإعداد استنتاجاته، في تجارب الأطراف والمؤلفات المنشورة، فضلاً عن مصادر أخرى للمعلومات، وأشار إلى جميع المصادر كما ينبغي. ونُشر أيضاً على الموقع الإلكتروني لاتفاقية المنظمة الإطارية تقرير يشير إلى جميع المصادر التي أثْرت الموجزات الإعلامية للتدابير الاستشرافية (الوثيقة FCTC/COP/11/INF.DOC./1)، وفقاً للقرار FCTC/COP10(12).[٥]

## تقرير من مركز المعارف الخاص باتفاقية المنظمة الإطارية المعني بالطعون القانونية لإثراء عمل فريق الخبراء

١٦- كما هو مذكور أعلاه، أعد مركز المعارف الخاص باتفاقية المنظمة الإطارية المعني بالطعون القانونية تقريراً لفريق الخبراء بشأن الطعون القانونية التي أثارتها دوائر صناعة التبغ لتنفيذ مكافحة التبغ والتدابير المماثلة. وهذا التقرير متاح كوثيقة تكميلية على الموقع الإلكتروني لاتفاقية المنظمة الإطارية.[٤] ويشير التقرير إلى أن دوائر صناعة التبغ كثيراً ما تستخدم التقاضي ضد البلدان التي تقترح تدابير لمكافحة التبغ أو تهدد بهذا التقاضي، بغية إضعافها أو تأخير اعتمادها أو عرقلته. كما يشير إلى أن الأطراف قد انتصرت في الغالبية العظمى من الطعون القانونية المرفوعة لمواجهة ما اتخذته من تدابير لمكافحة التبغ، وأنه لا ينبغي للأطراف أن تخشى تنفيذ التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ بسبب التهديد بالطعون القانونية. ويوصي التقرير بمجموعة من الممارسات الجيدة التي يمكنها مساعدة الأطراف على التخفيف من مخاطر الطعون القانونية (وهي معروضة أدناه):

(أ) إرساء التنسيق بين جميع القطاعات الحكومية منذ البداية، مع ملاحظة أن من الأهمية بمكان التنسيق في وقت مبكر مع الوزارات ذات الولايات القانونية أو التجارية أو الاستثمارية لضمان وضع التدابير بأسلوب يقوى على مواجهة الطعون القانونية، وضمان توعية الوزارات غير الصحية بأهمية التزاماتها بموجب المادة ٥-٣ من اتفاقية المنظمة الإطارية؛

(ب) توثيق الأساس المنطقي للتدبير الاستشرافي وأي بيّنات داعمة متاحة وذات صلة به، ويمكن أن يشمل ذلك البيّنات والتوصيات الدولية الصادرة عن الهيئات الدولية، ومن بينها تلك التي أُعدت عن طريق مؤتمر الأطراف ومنظمة الصحة العالمية، ولا يتطلب ذلك بالضرورة من الأطراف إجراء دراسات محلية جديدة؛

(ج) اتباع أي إجراءات مطلوبة لاعتماد التدبير، عند الاقتضاء، لمنع الطعون القانونية لأسباب إجرائية؛

(د) تحديد أي قوانين ذات صلة على مستويات الحكومة المختلفة ضماناً لئلا تشكّل القوانين على أحد المستويات الحكومية حاجزاً أمام تنفيذ المستويات الحكومية الأخرى للتدابير الاستشرافية؛

٤ وثائق الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف: معلومات تكميلية (تم الاطلاع في ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٢٥).

٥ وثائق الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف: وثائق المعلومات (تم الاطلاع في ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٢٥).

(هـ) ضمان الحفاظ على الالتزام السياسي بمكافحة التبغ عبر مستويات الحكومة وقطاعاتها، ويشمل ذلك ما يتعلق بالتدابير الاستشرافية.

١٧- ويسلط التقرير الضوء أيضاً على أن اتفاقية المنظمة الإطارية تشكّل جزءاً مهماً من الإطار القانوني والثبوتي للمحاكم التي تنظر في الطعون القانونية. ويشير كذلك إلى أن عمل فريق الخبراء، من خلال تحديد ووصف التدابير الاستشرافية وتقديم المزيد من المعلومات عن البيّنات الداعمة وخبرات الأطراف في تنفيذها، يمكن أن يكون مصدراً مفيداً للأطراف التي قد تواجه طعوناً قانونية ضد التدابير الاستشرافية.

## سياق عمل فريق الخبراء، والاعتبارات المتعلقة بالأطراف

١٨- وفقاً لما هو مذكور أعلاه، تتمثل ولاية فريق الخبراء في ما يلي:

**تحديد ووصف** التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ والتدابير التي توسِّع أو تكثِّف نُهُج مكافحة التبغ حسبما تنطبق على **منتجات التبغ**، والتي يمكن أن ينظر فيها فريق الخبراء في نطاق المادة ٢-١، مع مراعاة المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية. [ أُضيف التأكيد بالخط الداكن ]

١٩- وبناءً على ذلك، فإن المعلومات عن التدابير الاستشرافية وصفية بطبيعتها. وليس المقصود منها تقديم استعراضات ثبوتية منهجية للتدخلات المقترحة، بل تقديم ملخص سردي راهن لكل من التدابير الاستشرافية. وقد أعد هذا التقرير في المقام الأول باستخدام مؤلفات منشورة متاحة بسهولة صيغت أغلبيتها باللغة الإنكليزية، تكملها مؤلفات غير رسمية مختارة ورؤى الخبراء المتاحة وقت الإعداد (انظر الوثيقة FCTC/COP/11/INF.DOC./1).[٦] وبالتالي، ستستفيد هذه المعلومات من التحديث والتنقيح كلما توفرت بيّنات جديدة.

٢٠- ويركز هذا التقرير على منتجات التبغ على النحو المحدد في اتفاقية المنظمة الإطارية، بما يتماشى مع ولاية فريق الخبراء. وقد ترغب الأطراف في اعتماد وتطبيق التدابير الاستشرافية على كل من منتجات التبغ والنيكوتين، تبعاً لتعاريفها المحلية والنهج المتبع في تنظيم تلك المنتجات.

٢١- وقد حدد فريق الخبراء بعض التحديات والحواجز المحتملة التي تعترض اعتماد التدابير الاستشرافية، وبعض المخاطر التي تواجهها، وبعض العواقب المحتملة غير المقصودة المترتبة عليها، وأدرج بعض التعليقات على كيفية التخفيف من حدتها. ويمكن لأي طرف يفكر في اعتماد أحد التدابير الاستشرافية، بما يتفق مع إجراءاته التنظيمية وإجراءاته المتعلقة بإقرار السياسات، أن يحدد التحديات المحتملة أمام اعتماده وتنفيذه من خلال إجراء تحليل كامل لأثر السياسات أو الأثر التنظيمي، والنظر في النُهج الرامية إلى التخفيف من حدة هذه التحديات.

٢٢- والتمس فريق الخبراء الآراء بشأن الطعون القانونية المحتملة، وكيفية التخفيف من حدتها، فيما يتعلق ببعض التدابير الاستشرافية.[٧] ولا يناقش هذا التقرير التحليلات القانونية بتعمق؛ ويتعين على كل طرف أن ينظر في هذه المسائل القانونية وفقاً لنظامه القانوني وتشريعاته وسوابقه القضائية.

٢٣- ولعل من بين أوجه الاعتراض المعتادة التي يبديها المعارضون للتدابير الاستشرافية أن البيّنات على فعاليتها في الحد من تعاطي التبغ غير كافية. ولعل ذلك ينطبق في حالة عدم تنفيذ تدبير ما في ولايات قضائية أخرى. بيد أنه لا ينبغي أن يكون عدم التنفيذ في السابق عائقاً أمام اعتماد التدابير الاستشرافية. وفيما يتعلق بالتدابير التي لم تنفذ بعدُ، توجد أنواع أخرى من البيّنات التي يمكنها دعم احتمالات أن تؤدي هذه التدابير إلى تحقيق الفوائد المنشودة. وتتضمن هذه التدابير التجارب السريرية، أو النمذجة، أو البحوث السلوكية، أو الاستدلال من التدخلات المماثلة الأخرى، أو التدخلات المطبقة على المنتجات أو الأسواق أو السلوكيات الأخرى. وهذا التقرير مشفوع بوثيقة تشير إلى المصادر التي استخدمها فريق الخبراء في إعداده، والتي تشمل مصادر البيّنات هذه وإشارات إليها.

٦ وثائق الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف: وثائق المعلومات (تم الاطلاع في ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٢٥).

٧ وثائق الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف: معلومات تكميلية (تم الاطلاع في ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٢٥).

٢٤- ويلاحظ فريق الخبراء أن من بين التحديات المتوقعة لإعداد التدابير الاستشرافية واعتمادها تدخُّل دوائر صناعة التبغ. وربما كان تدخل دوائر صناعة التبغ مرتبطاً بتحديات محددة تتعلق بالتدابير الاستشرافية، ولكن بينما يمكن توقع أن يحدث تدخل دوائر صناعة التبغ استجابة لأي تدابير جديدة أو موسعة لمكافحة التبغ، فمع التخطيط والإدارة الفعالين، لا ينبغي أن يكون ذلك عائقاً أمام اعتمادها. وفي هذا الصدد، يجري تذكير الأطراف بالتزاماتها بموجب المادة ٥-٣ من اتفاقية المنظمة الإطارية ومبادئها التوجيهية للتنفيذ.

٢٥- وكثيراً ما تسعى دوائر صناعة التبغ إلى عرقلة تنفيذ تدابير مكافحة التبغ والتدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ عن طريق إثارة شبح زيادة الاتجار غير المشروع بالتبغ. وكما أكد العديد من الخبراء، فإن الحلول الفعالة للاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ موثقة توثيقاً جيداً، عن طريق البنك الدولي[٨] ومنظمة الصحة العالمية[٩] على سبيل المثال، والتصدي للاتجار غير المشروع لا يتطلب المساومة على تدابير مكافحة التبغ أو تدابير الصحة العامة الأوسع نطاقاً التي يمكنها الحد باستمرار وإلى حد كبير من تعاطي التبغ ووباء التبغ. ويلاحظ فريق الخبراء أن بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ يتضمن مجموعة من التدابير المُسندة بالبيّنات لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

٢٦- ويلاحظ فريق الخبراء أن اعتماد أي تدبير استشرافي سيتوقف على مدى استعداد الأطراف لاتخاذ الإجراءات، ويتأثر ذلك بعدد من العوامل، مثل الاستعداد السياسي و/ أو الاجتماعي، والعوامل الثقافية والاقتصادية، والدعم العام (من بين عوامل أخرى). وقد اختار فريق الخبراء لأغراض الوصف تدابير استشرافية يمكن أن يعتمدها الطرف بغض النظر عن مدى تقدم برنامجه لمكافحة التبغ، وتدابير استشرافية أخرى قد يكون من الأسهل اعتمادها إذا كان لدى الطرف برنامج شامل لمكافحة التبغ. وفي حين أنه لا ينبغي للأطراف بالضرورة أن تعتبر أياً من هذه التدابير الاستشرافية بعيد المنال، فإن اعتماد بعضها قد يتطلب، مع ذلك، تنفيذ تدابير داعمة في آن واحد، أو قد يتطلب مزيداً من التركيز على الجهود المبذولة لإدارة التحديات التي تعترض التنفيذ. ويتفق ذلك مع المادة ٤ من اتفاقية المنظمة الإطارية التي تُسلّط الضوء على ضرورة اتخاذ تدابير شاملة متعدّدة القطاعات لمكافحة التبغ، والمادة ٥ التي تنص على أن يضع كل طرف استراتيجيات وخططاً وبرامج وطنية شاملة متعدّدة القطاعات لمكافحة التبغ، وأن ينفذها ويحدّثها ويستعرضها، وفقاً لاتفاقية المنظمة الإطارية.

## توصيات فريق الخبراء

٢٧- يلاحظ فريق الخبراء الإمكانات الكبيرة التي توفرها التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ التي حُددت ووصفت في هذا التقرير للنهوض بمكافحة التبغ على الصعيد العالمي والحد من وباء التبغ. وبينما يرى فريق الخبراء أنه أنجز ولايته، فإنه يشجع مؤتمر الأطراف على المُضي قُدماً في هذا العمل، عن طريق تعزيز الأطراف للتدابير الاستشرافية ودعم اعتمادها. وسيزداد رصيد البحوث وخبرة الأطراف في تنفيذ التدابير الاستشرافية بمرور الوقت، وكذلك عدد ونطاق التدابير الاستشرافية، مما يستلزم إجراء تحديثات للعمل المتعلق بالتدابير الاستشرافية.

٢٨- ويلاحظ فريق الخبراء أيضاً أن اعتماد تدابير استشرافية يمكن النظر فيها في نطاق المادة ٢-١ من الاتفاقية ينبغي أن يكون مكملاً لتنفيذ المواد الأخرى من الاتفاقية، بل وينبغي أن يعزز تنفيذها؛ ولا ينبغي اعتباره بديلاً عن ذلك التنفيذ. وينبغي اعتبار هذه التدابير جزءاً لا يتجزأ من مكافحة التبغ الشاملة.

٢٩- ويوصي فريق الخبراء الأطراف بما يلي:

(أ) التفكير في التدابير الاستشرافية التي يمكن النظر فيها في نطاق المادة ٢-١ من اتفاقية المنظمة الإطارية، والتي حددها ووصفها فريق الخبراء، بهدف احتمال اعتماد الأطراف لها وتنفيذها، إلى جانب أحكام المواد الأخرى من الاتفاقية؛

---

٨ Confronting illicit tobacco trade: a global review of country experiences (vol. 2 of 2): executive summary (English). Washington, DC: World Bank Group; 2019 (accessed 22 May 2025).

٩ دليل المنظمة التقني بشأن سياسة وإدارة ضرائب التبغ. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢١ (تم الاطلاع في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

(ب) الإحاطة علماً بأن قائمة التدابير الاستشرافية التي حددها ووصفها فريق الخبراء ليست شاملة، وأن هناك تدابير استشرافية أخرى موجودة أو قد تنشأ في المستقبل: وأنه يمكن أيضاً أن تنظر الأطراف في اعتماد هذه التدابير الاستشرافية الإضافية؛

(ج) الإبلاغ، كجزء من التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير عن تنفيذها للاتفاقية، عن تنفيذ التدابير الاستشرافية التي توسّع أو تكثف نُهُج مكافحة التبغ، والتي يمكن النظر فيها في إطار المادة ٢-١، بما في ذلك الدروس والحصائل الناشئة عن تنفيذ هذه التدابير؛

(د) النظر في الحاجة إلى القيام بمزيد من العمل وتعبئة الموارد فيما يتعلق بالتدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ، مع مراعاة إمكانية استعراض النتائج الواردة في الوثيقة FCTC/COP/11/5 وتحديثها عند الضرورة.

٣٠- ويوصي فريق الخبراء أمانة الاتفاقية بأن تقوم بما يلي:

(أ) نشر أعمال فريق الخبراء، عن طريق تيسير تبادل الخبرات بين الأطراف بشأن اعتماد التدابير الاستشرافية وتنفيذها؛ ونشر المعلومات الواردة من الأطراف عملاً بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب الاتفاقية؛ ودعم عمل مراكز المعارف الخاصة باتفاقية المنظمة الإطارية في إعداد وتبادل أفضل الممارسات ودراسات الحالة المتصلة بتجارب الأطراف فيما يتعلق بالتدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ؛ ونشر المواد الإعلامية، بدعم من جهات منها منظمة الصحة العالمية، بشأن التدابير الاستشرافية؛

(ب) مواصلة إذكاء الوعي بشأن التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ والتدابير التي توسع أو تكثف نُهج مكافحة التبغ التي يمكن النظر فيها في نطاق المادة ٢-١.

## الإجراء المطلوب من مؤتمر الأطراف

٣١- مؤتمر الأطراف مدعوٌ إلى الإحاطة علماً بتقرير فريق الخبراء وإلى النظر في اعتماد مشروع القرار الوارد في الملحق ٣ بهذا التقرير.

# الملحق ١

# القائمة الطويلة للتدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ[١]

| **توريد التبغ** |
|---|
| الحد من البيع بالتجزئة |
| نموذج توريد التبغ |
| حظر الحوافز المقدمة لتجار التجزئة |
| تغيير الحوافز المقدمة لبائعي التجزئة من الأرباح عن كل عملية بيع إلى حوافز للترويج للإقلاع عن التدخين |
| حظر بيع منتجات التبغ عبر الإنترنت |
| فرض ضوابط على أسعار منتجات التبغ وأجهزته ("سياسات الحد الأدنى للأسعار") |
| الجيل المحرر من التبغ (فرض قيود على المبيعات استناداً إلى تاريخ الميلاد) |
| رفع الحد الأدنى للسن القانونية لبيع منتجات التبغ |
| حظر بيع منتجات التبغ |
| التخلص التدريجي من منتجات التبغ القابلة للاحتراق أو فئات المنتجات الأخرى |
| فرض حصص على تصنيع التبغ وارداته، ثم تخفيضها بانتظام ("التقليص التدريجي") |

| **الهيكل المؤسسي/ السوق** |
|---|
| التحويل الوطني التكميلي من الضرائب الوطنية على البيع إلى الولايات القضائية دون الوطنية (تقديم حوافز للولايات القضائية دون الوطنية لخفض معدلات التدخين) |
| سحب الاستثمارات المالية (صناديق المعاشات التقاعدية/ الثروة) في التبغ |
| الضوابط البيئية ("المنتِج يدفع الثمن") |
| حظر الدعم الحكومي لزراعة التبغ وإنتاجه |
| التخلص التدريجي من زراعة التبغ |
| فرض ضريبة إضافية على أرباح موردي التبغ/ ضريبة تتعلق بالصحة/ رسوم المستخدم |
| حظر التربح من بيع التبغ |
| التنظيم القائم على الأداء: قيام الشركات بالحد من معدلات انتشار التدخين وفقاً لجدول زمني |
| فرض غرامات كبيرة استناداً إلى معدلات الانتشار بين الشباب |
| إعداد مقاييس كمية تضمن حلّ الشركات على نطاق دوائر الصناعة بأحكام قضائية |

| **المنتج** |
|---|
| تحديد مستويات منخفضة/ منخفضة جداً من محتوى النيكوتين في منتجات التبغ القابلة للاحتراق |
| حظر نظائر النيكوتين |
| حظر المنكّهات/ المواد المضافة |
| وضع معيار أداء للتبغ القابل للاحتراق |
| فرض حظر/ وقف مؤقت على المنتجات الجديدة |
| فرض حظر على الجديد من العلامات التجارية والبدائل والأغلفة؛ اشتراط الطرح الوحيد |
| حظر المرشحات |
| التوسيم الإلزامي الذي يفيد بأن المرشحات عبارة عن نفايات بلاستيكية |
| المعايير المعتمدة على تنوع الأجهزة |
| حظر السجائر النحيفة |

١ تواصل إدخال تحسينات وتعديلات على عناوين التدابير الاستشرافية التي نظر فيها فريق الخبراء أول الأمر.

| |
|---|
| حظر بيع منتجات التبغ القابلة للاحتراق |
| إعداد لوائح للتبغ عديم الدخان المنخفض النيتروزامين |
| تقديم حوافز فيما يتعلق بأشكال النيكوتين الأخرى |

| **المستهلك** |
|---|
| زيادة الأماكن الخالية من الدخان (المنازل الخاصة والمركبات والمساكن المتعددة الوحدات) |
| الحد من التعرض السلبي |
| منح تراخيص لمتعاطي التبغ |
| خيارات الإقلاع عن التدخين لأولئك الذين يستخدمون منتجات غير منتجات التبغ |
| فرض وصفة طبية لشراء التبغ |
| فرض قيود أو حظر على الفئات المعرضة للخطر (القصّر والحوامل والمرضى النفسيون) |

# الملحق ٢

# ملخصات الموجزات الإعلامية للتدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ

١- يقدم هذا الملحق معلومات مختصرة عن التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ الستة عشر التي استُبقيت من القائمة الطويلة في شكل ملخصات لموجزات إعلامية أعدها فريق الخبراء. ويرد في الوثيقة FCTC/COP/11/INF.DOC./1 تقرير يشير إلى جميع المصادر التي أثْرت الموجزات الإعلامية للتدابير الاستشرافية. والتدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ الستة عشر الموصوفة فيما يلي هي:

**(أ) توريد التبغ**

(١) الحد من البيع بالتجزئة

(٢) حظر الحوافز المقدمة لتجار التجزئة

(٣) فرض ضوابط على أسعار منتجات التبغ وأجهزته ("سياسات الحد الأدنى للأسعار")

(٤) فرض قيود على المبيعات استناداً إلى تاريخ الميلاد ("جيل متحرر من التبغ")

(٥) رفع الحد الأدنى للسن القانونية لبيع منتجات التبغ

(٦) حظر بيع منتجات التبغ أو إلغاؤه تدريجياً

**(ب) الهيكل المؤسسي/ السوق**

(١) الضوابط البيئية ("المنتِج يدفع الثمن")

(٢) إنهاء أي دعم حكومي لزراعة التبغ

(٣) اتخاذ تدابير لخفض أرباح موردي التبغ وقوتهم التسعيرية

(٤) إنهاء البيع التجاري لمنتجات دوائر صناعة التبغ

(٥) فرض حصص على تصنيع التبغ وارداته، يليها تخفيض منتظم ("التقليص التدريجي")

**(ج) المنتَج**

(١) تحديد مستويات منخفضة/ منخفضة جداً من محتوى النيكوتين في منتجات التبغ القابلة للاحتراق

(٢) حظر جميع العوامل المنكّهة والمواد المضافة الأخرى إلى منتجات التبغ

(٣) فرض تجميد لتوريد التبغ على العلامات التجارية والحد من البدائل

(٤) فرض حظر على مرشحات السجائر

**(د) المستهلك**

(١) توسيع نطاق الأماكن الخالية من التدخين في البيئات الخاصة/ شبه الخاصة، والحد من التعرض لدخان التبغ غير المباشر والسلبي

## (أ) توريد التبغ

### (١) الحد من البيع بالتجزئة

***وصف السياسة ومعلومات أساسية***

٢- يعني الحد من البيع بالتجزئة خفض عدد و/ أو كثافة و/ أو نوع منافذ البيع بالتجزئة التي يمكن فيها بيع منتجات التبغ. وقد سبق استخدام أو اقتراح العديد من نُهج السياسات الاستشرافية في هذا الصدد، ويشمل ذلك ما يلي: (١) القيود على أنواع تجار التجزئة المسموح لهم ببيع التبغ؛ (٢) تدابير تحديد المناطق لإنشاء مناطق عازلة تحول دون البيع بالتجزئة حول المدارس أو أماكن أخرى؛ (٣) قصر البيع على حد أقصى من عدد المتاجر التي يشغلها القطاع الخاص؛ (٤) اشتراط مسافة دُنيا بين تجار بيع التبغ بالتجزئة؛ (٥) الحد من عدد تراخيص بيع التبغ الصادرة وغربلتها، استناداً إلى المنطقة الجغرافية أو الفئة السكانية؛ (٦) قصر بيع التبغ على عدد محدود من منافذ البيع بالتجزئة التي تشغلها الدولة.

٣- ويتواءم هذا التدبير الاستشرافي مع المادة ٤-٢(ب) من المبادئ التوجيهية لاتفاقية المنظمة الإطارية التي توجه الأطراف نحو اتخاذ تدابير لمنع بدء تعاطي التبغ، والترويج للإقلاع عن التدخين ودعمه، وخفض استهلاك منتجات التبغ بأي شكل من الأشكال. ويعمل هذا التدبير الاستشرافي أيضاً على النهوض بالمادة ١٢ من الاتفاقية، عن طريق تعزيز الوعي العام بأن بيع المنتجات الضارة مثل منتجات التبغ لم يعد نشاطاً طبيعياً؛ والمادة ١٣، بما أن تدابير الحد من البيع بالتجزئة تحد أيضاً من التعرض لمنتجات التبغ والإعلان عنها والترويج لها في نقاط البيع؛ وربما المادة ١٧، حيث يمكن تكون هذه المبادرات مصممة لتزويد تجار التبغ بالتجزئة بالموارد لمساعدتهم على الانتقال من بيع منتجات التبغ إلى أنشطة بديلة مجدية اقتصادياً.

***بيّنات على التأثير***

٤- يوجد رصيد كبير وسريع النمو من البيّنات المستمدة من الدراسات المقطعية ودراسات النمذجة والتحليلات التلوية وبعض البحوث الواقعية لما بعد السياسات، يشير إلى أن القرب من بائع التبغ بالتجزئة و/ أو ارتفاع كثافة تجار التبغ بالتجزئة في المجتمع المحلي مرتبط بالتدخين اليومي، وزيادة بدء تعاطي التبغ بين الشباب، وانخفاض معدل نجاح الأشخاص الذين يحاولون الإقلاع عن تعاطي التبغ، وزيادة التعرض لتسويق منتجات التبغ، والحصائل الصحية السلبية. وبعد خفض بنسبة ٨٥٪ في كثافة بيع التبغ بالتجزئة، خلصت دراسة لما قبل هذا الخفض وما بعده إلى حدوث انخفاض في معدلات التدخين بين المراهقين وفي المبيعات غير القانونية للشباب في المجر.

***الفوائد ومواطن القوة***

٥- يمكن للحد من البيع بالتجزئة أن يحد بشدة من توافر التبغ، ويمكنه مع انخفاض البيع بالتجزئة أن يبسّط رصد اللوائح وإنفاذها. كما أن الحد من البيع بالتجزئة يحد أيضاً من عدد الحلفاء المحليين لدوائر صناعة التبغ، ويحد بالتالي من تدخل دوائر الصناعة والتصدي للأنواع الأخرى من مبادرات سياسة مكافحة التبغ.

***اعتبارات التنفيذ***

٦- يجب أن تكون التخفيضات في عدد منافذ بيع التبغ بالتجزئة كبيرة حتى تكون لها آثار قابلة للقياس على تعاطي التبغ.

***الخلاصة***

٧- تدعم الحدَّ من تجارة التجزئة باعتباره تدبيراً استشرافياً مجموعةٌ كبيرةٌ من البيّنات تشير إلى أن زيادة بيع التبغ بالتجزئة مرتبط بزيادة بدء تعاطي التبغ، وصعوبة الإقلاع عن التدخين، وزيادة التعرض لتسويق التبغ، والحصائل

الصحية السلبية. واقتُرحت مجموعة من أساليب الحد من البيع بالتجزئة وخضع للدراسة، ونُفذ العديد منها، وتم قياس بعض الحصائل. ويبشر الحد من البيع بالتجزئة بتغيير البيئة الاجتماعية لبدء تعاطي التبغ والإقلاع عنه بشكل جوهري، وتغيير الظروف التي تديم وباء التبغ.

### (٢) حظر الحوافز المقدمة لتجار التجزئة

#### *وصف السياسة ومعلومات أساسية*

٨- تحظر هذه السياسة برامج صناعة التبغ التي تقدم الحوافز لتجار التجزئة والتي تؤثر على سلوكيات مستهلكي التبغ بإدخال تعديلات على بيئة البيع بالتجزئة وسلوك تجار التجزئة. ويشمل ذلك البرامج التي تهدف إلى زيادة مبيعات منتجات التبغ، والحصول على أماكن مواتية لعرض منتجات التبغ، وفرض الترويج لمنتجات التبغ، وزيادة توافر أنواع محددة من منتجات التبغ. وتسهم هذه الحوافز في زيادة استهلاك التبغ، والتعرض للتسويق، وعمليات الشراء الاندفاعي. ولم يقْدم حتى الآن سوى عدد ضئيل من البلدان على حظر برامج تقديم الحوافز إلى تجار التجزئة. ويتواءم هذه التدبير الاستشرافي مع المادة ١٣ من اتفاقية المنظمة الإطارية التي تهدف إلى "تقييد استخدام الحوافز المباشرة أو غير المباشرة التي تشجع الجمهور على شراء منتجات التبغ". وبالإضافة إلى ذلك، توفر المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة ١٣ والمبادئ التوجيهية المحدّدة لمعالجة الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته عبر الحدود وتصوير التبغ في وسائل الإعلام الترفيهية لتنفيذ المادة ١٣ مزيداً من التفاصيل بشأن طبيعة ومدى الحوافز المقدمة إلى تجار التبغ بالتجزئة التي قد تخضع للحظر، بما في ذلك ما يتعلق بالترويج لمنتجات التبغ على منصات التواصل الرقمية لوسائط الإعلام.

#### *بيّنات على التأثير*

٩- حدد استعراض للبيّنات أن "المبادئ الأربعة" (أماكن العرض، والسعر، والترويج، والمنتَج) المدرجة بوصفها عناصر رئيسية في عقود تسويق التبغ بالتجزئة تستهدف في نهاية المطاف زيادة إقبال المستهلك على الشراء واستخدام تجار التجزئة لمنتجات مخفضة الثمن. وتشير البحوث التي أُجريت على تأثير برامج تقديم الحوافز إلى تجار التبغ بالتجزئة إلى أن حظر هذه البرامج من شأنه أن يحد من شراء التبغ الاندفاعي، والتعرض لتسويق التبغ بالتجزئة، واستخدام منتجات التبغ المخفضة الثمن. وقد خلص تقييم لحظر الحوافز المقدمة إلى تجار التبغ بالتجزئة في كيبيك، كندا، إلى أن الحظر لم تكن له آثار كبيرة على تسعير التبغ. وهذا يشير إلى أن عمليات الحظر هذه قد لا تكون فعالة في حد ذاتها وأنها قد يحتاج إلى تدابير داعمة إضافية أو سياسات تكميلية؛ ويمكن أيضاً أن يشير إلى أن الامتثال والإنفاذ لم يكونا كافيين. وهناك نقص في البحوث المتعلقة بتأثير عمليات الحظر المماثلة التي نفذتها بعض الولايات القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وبما أن العديد من البلدان لم يتبن سوى شكل ما من أشكال الحظر على الحوافز المقدمة إلى تجار التجزئة، فإن انعدام الوضوح يحيط بتأثير عمليات الحظر الجزئي المحددة، وكيفية قياس حصائل عمليات الحظر الجزئي هذه. ويمكن أن يؤدي التنفيذ الفعال والإنفاذ الشامل إلى تغييرات قصيرة الأجل قابلة للملاحظة في تعطيل استراتيجيات التسويق التي تتبعها دوائر صناعة التبغ.

#### *الفوائد ومواطن القوة*

١٠- يمكن لفرض حظر شامل على الحوافز المقدمة لتجار التبغ بالتجزئة أن يحد من قدرة دوائر صناعة التبغ على الترويج للعلامات التجارية الجديدة المنخفضة التكلفة، ومن تنفيذ خصومات وقسائم في أماكن البيع بالتجزئة للتحايل على ارتفاع الضرائب/ الأسعار، مما يحول دون بدء الشباب في تعاطي التبغ، ويدعم متعاطي التبغ لعلاج إدمانهم له.

#### *اعتبارات التنفيذ*

١١- يترك الحظر الجزئي الذي نفذته بعض البلدان على تقديم الحوافز إلى تجار التبغ بالتجزئة وراءه ثغرات تسمح لدوائر صناعة التبغ بتكييف استراتيجياتها التسويقية. ولايزال من غير الواضح كيف سيتم قياس حصائل هذه القيود

الجزئية. وقد عكفت شـركات التبغ على إقامة تحالفات مع المتاجر الصـغيرة تقوض سـياسـات مكافحة التبغ: فباتت نسبة ٩٧٪ من ميزانية تسويق دوائر صناعة التبغ في الولايات المتحدة تركز على إغراق المتاجر الصغيرة وتجار التجزئة الآخرين بحوافز تشـجع المسـتهلكين على شـراء منتجاتها. وهذا يسـلط الضـوء على الحاجة إلى فرض حظر شـامل على برامج تقديم الحوافز إلى تجار التبغ بالتجزئة وإلى الوضوح التنظيمي والشمولية.

***الخلاصة***

١٢- يمكن أن يؤدي الحظر الشـامل على الحوافز المقدمة إلى تجار التجزئة بالفعل إلى إضـعاف العلاقات بين تجار التجزئة ودوائر صـناعة التبغ، إذا تم تنفيذه بشـكل شـامل في ظل آلية قوية للرصـد والإنفاذ منعاً لقيام دوائر صـناعة التبغ بتغيير ما تتبعه من مخططات التسويق التي تقدم حوافز لتجار التجزئة.

**(٣) فرض ضوابط على أسعار منتجات التبغ وأجهزته ("سياسات الحد الأدنى للأسعار")**

***وصف السياسة ومعلومات أساسية***

١٣- يهدف تحديد حد أدنى لسـعر منتجات التبغ إلى الحد من اسـتهلاك التبغ عن طريق جعل هذه المنتجات أكثر تكلفة. وتحدد هذه السياسات حداً أدنى لأسعار جميع منتجات التبغ، بما في ذلك، عندما يكون ذلك ممكناً، أجهزة منتجات التبغ المسـخن التي تدعم تعاطي التبغ. ولا يمكن بيع المنتجات بأقل من الحد الأدنى المحدد للأسـعار، مما يقلص قدرة شـركات التبغ على تقديم خيارات منخفضـة السـعر من خلال التلاعب بالأسـعار. وفي حين أن سـياسـات الحد الأدنى للأسـعار قد نُفذت في غالبية الولايات في جميع أنحاء الولايات المتحدة والبرازيل وباكسـتان، ويجري النظر فيها في اسـكتلندا (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية)، فإن اعتماد هذه التدابير محدود على الصـعيد العالمي. وتعمل هذه السياسات كإجراء مكمل بالاقتران مع زيادة الضرائب، وهي بديل يمكن النظر فيه في السياقات التي قد تشكّل فيها زيادة الضرائب على منتجات التبغ وأجهزته تحدياً قانونياً أو سياسياً.

١٤- ويمكن لسياسات الحد الأدنى للأسعار أن تزيد من تأثير تنفيذ تدابير اتفاقية المنظمة الإطارية المتعلقة بكل من الطلب والعرض على منتجات التبغ، مثل تلك المنصـوص عليها في المادة ٦ التي تدعو إلى اتخاذ تدابير سـعرية وضريبية للحد من الطلب على التبغ؛ والمادة ١١ التي تنص على تدابير بشأن تغليف وتوسيم منتجات التبغ؛ والمادة ١٣ فيما يتعلق بالإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته؛ والمادة ١٤ فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى الحد من الطلب فيما يتعلق بالاعتماد على التبغ والإقلاع عنه، والمادة ١٦ بشـأن التدابير المتعلقة بالمبيعات التي تسـتهدف القصَّـر والمبيعات بواسطة القصَّر.

***بيّنات على التأثير***

١٥- تشير دراسات النمذجة إلى أن ارتفاع الحد الأدنى لأسعار السجائر يمكن أن يقلص معدلات التدخين، لاسيما بين الأشخاص ذوي الدخل المنخفض الذين يدخنون.

***الفوائد ومواطن القوة***

١٦- يمكن لسياسة الحد الأدنى للأسعار أن تحول دون قيام شركات التبغ بخفض أسعار العلامات التجارية المنخفضة التكلفة لتقويض الارتفاعات في الضريبة على التبغ. وهذا من شأنه أن يضمن عدم استبعاد العلامات التجارية الأقل سعراً التي غالباً ما يشـتريها الأشـخاص ذوو الدخل المنخفض والفئات السـكانية الفرعية التي تعاني من الضـعف، مما يسـاعد على الحد من انتشار تعاطي التبغ بين هذه الفئات.

***اعتبارات التنفيذ***

١٧- توخياً للفعالية، ينبغي النظر في تطبيق عقوبات صارمة عن عدم الامتثال، والنظر بعناية في تأثير السياسات المحتمل على أوجه عدم المساواة في مجال الصحة الآخذة في الاتساع في المجتمعات المحرومة، وإدخال تعديلات منتظمة لمواكبة التضخم السنوي ونمو الدخل الحقيقي (لضمان عدم انخفاض تأثير السياسات بمرور الوقت)، وتنفيذ السياسات جنباً إلى جنب مع تدابير مكافحة التبغ الأخرى، بما فيها زيادة الضرائب والحد الأدنى لأحجام العبوات وحظر العروض الترويجية وتقديم الخدمات المجانية للإقلاع عن التدخين، وتظل الزيادات الضريبية هي أكثر التدابير أهمية للاقتران مع سياسات الحد الأدنى للأسعار.

***الخلاصة***

١٨- يمكن لسياسات الحد الأدنى للأسعار أن تكمل الجهود المبذولة حالياً لمكافحة التبغ عن طريق جعل منتجات التبغ أكثر تكلفة، وبالتالي أقل جاذبية للمستهلكين، وبخاصة بالنسبة للسكان الذين تتأثر قرارات شرائهم بالأسعار. وتتوقف فعالية سياسات الحد الأدنى للأسعار على تصميم المخططات والسياق القانوني داخل الولاية القضائية. ويمكن للسلطات التنظيمية تجنب المزالق عن طريق توخي العناية في صياغة القوانين وتنفيذها. وستكون الاستراتيجية الشاملة التي تولي الأولوية للزيادات الضريبية المنتظمة المعدلة وفقاً للتضخم ونمو الدخل الحقيقي، إلى جانب قوانين الحد الأدنى للأسعار المطبقة على منتجات التبغ وأجهزته، مع تدابير مكافحة التبغ الأخرى، أكثر فعالية في الحد من تعاطي التبغ.

**(٤) فرض قيود على المبيعات استناداً إلى تاريخ الميلاد ("جيل متحرر من التبغ")**

***وصف السياسة ومعلومات أساسية***

١٩- تفرض هذه السياسة حظراً دائماً على بيع بعض منتجات التبغ أو كلها للأشخاص المولودين في تاريخ محدد أو بعده، بغض النظر عن العمر. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى رفع سن الشراء القانونية كل عام، مع السماح بالمبيعات لجميع المشترين الشرعيين الحاليين إلى الأبد، مما يحد تدريجياً من الإقبال على التبغ وتعاطيه. وقد أُقرت هذه السياسة في نيوزيلندا (وإن كانت قد أُلغيت لاحقاً قبل تنفيذها)، ومليديف (تصبح سارية المفعول اعتباراً من ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥) وفي العديد من المدن في ولاية ماساتشوستس (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ واعتُمدت في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (وإن لم تُنفذ بعد)؛ وهي قيد النظر في ولاية جنوب أستراليا وعدة مقاطعات كندية. وقد اقتُرحت أشكال مختلفة من سياسات فرض القيود على المبيعات استناداً إلى تاريخ الميلاد في أماكن أخرى، من بينها أستراليا وماليزيا والفلبين وتسمانيا وثلاث ولايات أمريكية.

٢٠- ويتواءم هذا التدبير الاستشرافي مع النهوض بالمادة ٤-٢(ب) من اتفاقية المنظمة الإطارية، ولاسيما فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع بدء تعاطي منتجات التبغ في أي صورة؛ والمادة ١٢، ما دام هذا التدبير مصحوباً بتثقيف جماهيري فعال؛ والمادة ١٦، حيث ينصب تركيزه على منع الشباب من بدء تعاطي التبغ مدى الحياة بإقرار سياسات تجعل بيع منتجات التبغ لمن وُلدوا بعد التاريخ المختار فعلاً غير قانوني.

***بيّنات على التأثير***

٢١- تشير دراسات النمذجة إلى أن هذه السياسة يمكن أن تحد من التدخين، وأنها يمكن أن تؤدي إذا طُبقت بفعالية إلى انخفاض كبير في تعاطي التبغ. وخلصت النمذجة التي أجريت بتكليف من حكومة نيوزيلندا السابقة إلى أنه يمكن لهذه السياسة إذا ما طُبقت تطبيقاً جيداً، أن تخفض معدلات التدخين إلى النصف في غضون ١٥ عاماً. وتوقع تحليل لاحق أن الجمع بين سياسات تشمل سياسة فرض القيود على المبيعات استناداً إلى تاريخ الميلاد، من شأنه أن يحد بسرعة من انتشار التدخين بين البالغين. غير أن سياسة فرض القيود على المبيعات استناداً إلى تاريخ الميلاد، إذا طُبقت كسياسة قائمة بذاتها، ستستغرق عدة عقود للتأثير على صحة السكان. ووفقاً لتقديرات دراسات النمذجة التي أجرتها

حكومة المملكة المتحدة، فإن معدل انتشار التدخين بموجب هذه السياسة سينخفض من ١٣٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ما يقرب من الصفر بحلول عام ٢٠٥٠ بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٣٠ عاماً، ومن ١٢٫٧٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ١٫٥٪ في عام ٢٠٥٦ بين أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ عاماً فما فوق.

***الفوائد ومواطن القوة***

٢٢- هذه السياسة جذابة من الناحية السياسية لأنها لا تدعو إلى إدخال تغييرات فورية على بيئة البيع بالتجزئة. وهي ترسخ الفكرة التي مفادها أن التبغ منتج بلغ من الضرر مدى لا يسمح باستمرار المبيعات إلى أجل غير مسمى.

***اعتبارات التنفيذ***

٢٣- لابد من الرصد والإنفاذ الفعالين والمنهجيين، لاسيما مع تقدم المجموعات المتضررة في السن. ويمكن التخفيف من خطر تغيير المنتجات، لاسيما بين الشباب، بضمان إخضاع مبيعات جميع منتجات التبغ والنيكوتين لهذه السياسة.

***الخلاصة***

٢٤- يمكن لسياسة فرض القيود على المبيعات استناداً إلى تاريخ الميلاد، إذا ما جرى تنفيذها وإنفاذها بنجاح، كتدبير مكمل للتدابير الأخرى بموجب اتفاقية المنظمة الإطارية، أن تحد بشدة من بدء تعاطي منتجات التبغ، ويمكنها بالتالي أن تسهم في نهاية المطاف في القضاء على وباء التبغ. وسيترتب عليها تأثير على الأمد البعيد (في خلال نحو ٣٠ عاماً) على جميع السكان حيث إن سن البيع القانونية سترتفع كل عام. وقد يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى قطع خط سير متعاطي التبغ، حيث إن دوائر صناعة التبغ لن تكون قادرة بعدها على استهداف المتعاطين المحتملين الأصغر سناً ليصبحوا مستهلكين لأعمالهم التجارية، "لكي يحلوا محل" المدخنين الذين فُقدوا بسبب الموت والمرض. ومع ذلك، فإن السياسة لا تفيد كبار السن المدخنين، لأنهم لا يخضعون لها.

### (٥) رفع الحد الأدنى للسن القانونية لبيع منتجات التبغ

***وصف السياسة ومعلومات أساسية***

٢٥- يرفع هذا التدبير الحد الأدنى للسن القانونية لبيع منتجات التبغ أو الحصول عليها.

٢٦- ويتواءم هذا التدبير مع المادة ١٦ من اتفاقية المنظمة الإطارية التي تلزم الأطراف بحظر بيع منتجات التبغ إلى الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن السن التي يحددها القانون المحلي أو القانون الوطني أو سن الثامنة عشرة.

***بيّنات على التأثير***

٢٧- اعتباراً من عام ٢٠٢٣، حدد ١٤١ طرفاً حداً أدنى لسن البيع القانونية يبلغ ١٨ عاماً، وحددته تسعة أطراف بـ ٢١ عاماً، وحدده طرف واحد فقط (سري لانكا) بـ ٢٤ عاماً، وهو أعلى مستوى على الصعيد العالمي. ورفعت الولايات القضائية، وذلك في المقام الأول في الولايات المتحدة (ويشمل ذلك الحكومة الاتحادية وفرادى الولايات)، الحد الأدنى للسن القانونية لبيع التبغ من ١٨ إلى ٢١ عاماً، وشاعت الإشارة إلى هذه السياسة باسم Tobacco 21 (التبغ في الواحدة والعشرين). وتشير الدراسات الواردة من مختلف الولايات الأمريكية إلى أن رفع الحد الأدنى لسن المبيعات القانونية يؤثر تأثيراً كبيراً على الفئة العمرية المستهدفة من خلال ما يلي: (١) الحد من إتاحة منتجات التبغ أو القضاء على إتاحتها؛ و(٢) منع متاجر التجزئة وغيرها من المنافذ من بيع التبغ للشباب؛ و(٣) الحد من قدرة الشباب على الحصول على التبغ من أقرانهم الأكبر سناً الذين هم قريبون منهم سناً. وأدت البيّنات القوية على فعالية سياسة "التبغ في الواحدة والعشرين" في الحد من تعاطي التبغ بين الشباب إلى اعتماد سياسة وطنية في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩.

***الفوائد ومواطن القوة***

٢٨- تستهدف سياسات الحد الأدنى لسن البيع القانونية، مثل سياسة التبغ في الواحدة والعشرين، فئة عمرية معينة. فرفع الحد الأدنى لسن البيع القانونية يحد من وصول هذه المجموعة إلى منتجات التبغ أو يقضي على وصولها إليها. وعلاوة على ذلك، فإنه يحظر على منافذ البيع بالتجزئة بيع منتجات التبغ للفئة العمرية المستهدفة.

***اعتبارات التنفيذ***

٢٩- تتوقف فعالية سياسات الحد الأدنى لسن البيع القانونية في الحد من تعاطي التبغ إلى حد كبير على امتثال تجار التجزئة والمنافذ الأخرى، فضلاً عن الإنفاذ المستمر من قِبَل الحكومات. وقد يظل الشباب قادرين على الوصول إلى منتجات التبغ عن طريق مصادر بديلة، مثل شبكات التواصل الاجتماعي أو المنصات الإلكترونية أو الولايات القضائية المجاورة التي لا تفرض قيوداً عمرية مماثلة. وبالإضافة إلى ذلك، تشير البيّنات الواردة من الولايات المتحدة إلى أنه قد تكون هناك اختلافات في قدرات الدول على إنفاذ الحد الأدنى لسن البيع القانونية بسبب الموارد اللازمة للتنفيذ. كما أن دوائر صناعة التبغ قد تدعم هذه السياسات استراتيجياً، تحسباً لقيام سلطات الحكومات المحلية بتنفيذ لوائح أكثر تأثيراً.

***الخلاصة***

٣٠- يؤدي رفع الحد الأدنى لسن البيع القانونية إلى الحد من إتاحة منتجات التبغ للفئة العمرية المستهدفة أو القضاء على هذه الإتاحة وحظر بيع منتجات التبغ لهذه الفئة السكانية. وتبيّن تقييمات السياسات أن هذه السياسات تحد بفعالية من تعاطي التبغ بين السكان المستهدفين.

**(٦) حظر بيع منتجات التبغ أو إلغاؤه تدريجياً**

***وصف السياسة ومعلومات أساسية***

٣١- تستلزم هذه السياسة التخلص التدريجي من بيع بعض منتجات التبغ أو كلها داخل الولاية القضائية أو حظر بيعها. وهناك بلدان عديدة تحظر بيع بعض أنواع منتجات التبغ. وقد حظرت بعض البلدان البيع ثم ألغت سياساتها لاحقاً. وقضت مدينتان في كاليفورنيا (الولايات المتحدة) على بيع جميع منتجات التبغ.

٣٢- ويمكن النظر إلى هذا التدبير على أنه يستند إلى التدابير التي جرى النظر فيها بموجب المواد التالية من اتفاقية المنظمة الإطارية: المادة ٨، إذا كان التدبير يشمل المنتجات المدخَّنة، ويكون من المتوقع بالتالي أن يحد من التدخين؛ والمادة ١٢ التي تعلم الجمهور بأن بعض المنتجات ضارة للغاية بحيث لا يمكن الاستمرار في بيعها كمواد استهلاكية يومية؛ والمادة ١٣، لأن حظر هذا البيع من شأنه أيضاً أن يزيل جميع نقاط البيع، فضلاً عن جميع إعلانات التبغ والترويج له ورعايته؛ والمادة ١٥ المتعلقة بالحد من التوريد غير المشروع لمنتجات التبغ؛ والمادة ١٧ التي تشير إلى فرادى البائعين وكذلك عمال التبغ ومزارعي التبغ أثناء تركيزها على الترويج لأنشطة بديلة مجدية اقتصادياً.

***بيّنات على التأثير***

٣٣- يمكن أن تترتب على القضاء على بيع منتجات التبغ آثار فورية تقع على فئات سكانية محددة لاتزال تتعاطي التبغ أو تتعرض لأكبر مخاطر البدء في تعاطيه، وذلك عن طريق إزالة تطبيع عمليات بيع التبغ، والقضاء على التعرض لمنتجات التبغ والإعلان عنها والترويج لها، ودعم أولئك الذين يحاولون الإقلاع عن التدخين عن طريق الحد من إتاحة المنتجات. وتبعاً للولاية القضائية، والمنتجات الخاضعة لحظر البيع، والإلغاء التدريجي للحظر، والوضع فيما يتعلق بالشراء عبر الحدود والشراء غير المشروع، يمكن أن يحدث تأثير هذا التدبير الاستشرافي إما على الفور أو في غضون عدة سنوات.

***الفوائد ومواطن القوة***

٣٤- يُحدِث إنهاء عمليات بيع منتجات التبغ تغييرات واضحة للعيان ودائمة في توافر بيع المنتجات بالتجزئة والإعلان عنها والتعرض لها وإتاحتها. ويحد من عدد حلفاء دوائر الصناعة، ويمثل إزالة التطبيع النهائية لمنتجات التبغ. كما أنه يتسق تماماً مع رسائل الصحة العامة بشأن الضرر الناجم عن منتجات التبغ، ولا يتعارض معها. وقد جرى توثيق دعم جماهيري كبير لإنهاء عمليات بيع منتجات التبغ في بلدان عديدة، من بينها أستراليا وبوتان وألمانيا وأيرلندا ومملكة هولندا ونيوزيلندا وباكستان وجمهورية كوريا وانكلترا (المملكة المتحدة)، لمختلف الفئات العمرية وبين مجموعات الأشخاص الذين يدخنون والذين لا يدخنون. كما أن هذا الدعم ظل ثابتاً أو ازداد بمرور الوقت حتى بين الأشخاص المدخنين في بعض الحالات والبلدان المشمولة بالدراسة، على الرغم من عدم وجود حملات تروج لهذه التدابير.

***اعتبارات التنفيذ***

٣٥- من المرجح أن تحقق عمليات التخلص التدريجي من البيع نجاحاً أكبر في الولايات القضائية التي تطبق ما يلي: سياسات قائمة قوية لمكافحة التبغ؛ والالتزام السياسي؛ ومعدل انتشار منخفض بالفعل لتعاطي التبغ؛ والقدرة على التنفيذ والإنفاذ الفعالين؛ وانخفاض إمكانية عمليات البيع غير المشروع لمنتجات التبغ؛ والموارد اللازمة لدعم الإقلاع عن تعاطي التبغ؛ وإدراج الحظر المفروض على تصنيع ونقل وتوزيع المنتجات الخاضعة لحظر البيع؛ والنظر في ابتعاد بائعي التجزئة عن بيع التبغ؛ وإقرار سياسات للحد من البيع بالتجزئة. وهناك فجوة في البحوث بشأن نمذجة الوتيرة المثلى للتخلص التدريجي من عمليات البيع للحد من تعطيل البرامج التي تدعمها الضرائب على التبغ مع تعظيم الآثار الإيجابية. ويمكن أن يشمل ذلك تحديد ضرائب أو مصادر دخل محتملة أخرى.

***الخلاصة***

٣٦- إذا نُفذ الحظر المفروض على عمليات بيع منتجات التبغ/ التخلص التدريجي منها وإذا جرى إنفاذه بالقدر الكافي، فسيكون له تأثير كبير على توافر منتجات التبغ، ويمكن توقع أن يترتب على ذلك تحسين صحة السكان. واستناداً إلى البيّنات الشاملة المتعلقة بالحد من تجارة التجزئة، فإن التخلص التدريجي من البيع، إذا جرى التخطيط له جيداً ووضع مراحل له وتنفيذه وإنفاذه، فمن المتوقع أن يؤدي إلى الحد من بدء تعاطي التبغ، وزيادة نجاح الإقلاع عن تعاطي التبغ، وإزالة تطبيع تعاطي التبغ.

## (ب) الهيكل المؤسسي/ السوق

### (١) الضوابط البيئية ("المنتِج يدفع الثمن")

***وصف السياسة ومعلومات أساسية***

٣٧- يمكن لمبدأ "المنتِج يدفع الثمن" أن يحمّل مصنعي التبغ المسؤولية المالية عن منع وإدارة ومعالجة الآثار البيئية السلبية وما يتصل بها من آثار صحية ناجمة عن النفايات الصادرة عن دورة حياة إنتاج التبغ واستهلاكه، بما في ذلك الزراعة والتصنيع والتوزيع ونفايات المنتجات بعد الاستهلاك. ويطبق هذا التدبير الاستشرافي مبدأ "المنتج يدفع الثمن" على وجه التحديد على نفايات منتجات التبغ، بهدف معالجة أضرارها البيئية، مما يسهم في النهاية في تحقيق فوائد صحية طويلة الأجل. وهناك عدة نُهُج سياساتية لمعالجة هذا المبدأ، بمن بينها توسيع نطاق مسؤولية المنتجين، مما يلقي بالمسؤولية على المنتجين ليس فقط فيما يتصل بالتمويل، ولكن أيضاً فيما يتصل بتنفيذ الحلول التي تخفف من وطأة الأضرار البيئية الناجمة عن نفايات منتجات التبغ.

٣٨- وقد نُفذت تشريعات على مستويات مختلفة عبر بلدان الاتحاد الأوروبي لمحاسبة مصنعي التبغ على الأضرار البيئية الناجمة عن نفايات منتجات التبغ، حيث يفرض التوجيه المتعلق بالبلاستيك الذي يستخدم لمرة واحدة مسؤولية موسعة من مسؤوليات المنتجين على منتجي منتجات التبغ ذات المرشحات البلاستيكية.

٣٩- ويتواءم هذا التدبير مع المادة ١٨ من اتفاقية المنظمة الإطارية التي تدعو الأطراف إلى إيلاء الاهتمام الواجب لحماية البيئة وصحة الإنسان في سياق البيئة، فيما يتعلق بزراعة التبغ وتصنيعه داخل أراضي كل منها.

***بيّنات على التأثير***

٤٠- تسلط البيّنات المستمدة من قطاعات أخرى الضوء على إمكانية تطبيق مبدأ "المنتِج يدفع الثمن"، عن طريق سياسات موسعة تتعلق بمسؤولية المنتجين (تحميل المنتجين المسؤولية عن تمويل السياسات وتنفيذها). وتحد هذه التدابير أيضاً من النفايات الناجمة عن منتجات التبغ، وتحقق إيرادات يمكن استخدامها لمكافحة التبغ.

***الفوائد ومواطن القوة***

٤١- يتمتع هذا التدبير الاستشرافي بالقدرة على الوصول إلى غالبية السكان. ويمكن لخفض التعرض للسموم البيئية أن يسهم في تحقيق فوائد صحية طويلة الأجل. ويمكن لنقل تكاليف التنظيف إلى دوائر صناعة التبغ أن يحد من العبء الملقى على دافعي الضرائب.

***اعتبارات التنفيذ***

٤٢- قيام دوائر صناعة التبغ بنقل عملياتها التشغيلية من المناطق الخاضعة لتنظيم صارم إلى مناطق ذات تدابير تنظيمية أضعف يمكنه أن يؤدي إلى تقويض الجهود التنظيمية. ويمكن لدوائر صناعة التبغ أن تقوم بالتمويه الأخضر عن طريق اعتماد تدابير سطحية واستمرار الممارسات الضارة إذا لم تخضع للرصد واتخاذ إجراءات في هذا الشأن. وفي ضوء التاريخ الطويل لدوائر صناعة التبغ من الخداع والجهود المبذولة للنأي بصورتها عن الطبيعة المميتة للمنتج الذي تنتجه وتبيعه، يمكنها استخدام برامج مسؤولية المنتجين كجزء من الأنشطة التي تصفها بأنها "المسؤولية الاجتماعية للشركات". ولذلك، اقتُرح تنفيذ مبدأ "المنتِج يدفع الثمن" فقط كضريبة على المنتجين، دون منح دوائر الصناعة دور صاحب المصلحة في تنفيذ الحلول، وفقاً للمادة ٥-٣.

***الخلاصة***

٤٣- يمكن لهذه السياسة أن تدعم الصحة العامة بتوليد إيرادات يمكن إعادة استثمارها في برامج الوقاية من تعاطي التبغ والتثقيف والإقلاع عن التدخين. ويمكن أن يحد هذا من البصمة البيئية لدوائر صناعة التبغ ويعزز الإنصاف والصحة.

**(٢) إنهاء أي دعم حكومي لزراعة التبغ**

***وصف السياسة ومعلومات أساسية***

٤٤- يهدف إنهاء الدعم الحكومي لزراعة التبغ إلى التخلص التدريجي من زراعة التبغ، مما يجعل من الصعب على دوائر صناعة التبغ الحصول على أوراق التبغ، ويحقق حصائل أفضل للمزارعين، حيث إن ذلك يحررهم لزراعة محاصيل أكثر ربحية وأقل استغلالاً، مع مواصلة تلقيهم الدعم اللازم لأنشطتهم.

٤٥- ويدعم هذا التدبير الاستشرافي المادة ١٧ من اتفاقية المنظمة الإطارية التي تتطلب من الأطراف تعزيز بدائل مجدية اقتصاديا لزراعة التبغ؛ والمادة ١٨ التي تنص على حماية البيئة وصحة الأشخاص، فيما يخص زراعة التبغ وصناعته.

***بيّنات على التأثير***

٤٦- غالباً ما يستند الدعم الحكومي لزراعة التبغ إلى تصور مفاده أن زراعة التبغ تفيد الاقتصادات الوطنية. غير أن التحليلات الاقتصادية تظهر عموماً أن زراعة التبغ لا توفر فوائد اقتصادية للبلدان أو المزارعين، وأن هذا الدعم الحكومي لا يسهم إسهاماً إيجابياً في النمو الاقتصادي. وبالنظر إلى عدم تحقيق فوائد اقتصادية، وإلى الأضرار الصحية التي تلحقها زراعة التبغ بالمزارعين وكذلك الأضرار الناجمة عن المنتجات التي تُصنع من التبغ، فإن الحد من هذا الدعم الحكومي لزراعة التبغ أو إنهاءه يمكن أن يشكّل خطوة سياسية يجب وضعها في الحسبان. وفي الواقع، تشير البيّنات الواردة من سري لانكا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى أن إنهاء الدعم الحكومي قد أدى إلى تراجع كبير في زراعة التبغ.

***الفوائد ومواطن القوة***

٤٧- يمكن أن يؤثر الدعم الحكومي لزراعة التبغ تأثيراً مباشراً وفورياً على مزارعي التبغ الذين يتعرضون لمخاطر صحية ويخضعون لعقود وأسعار استغلالية. ومن الناحية النظرية، إذا اعتمد عدد كاف من البلدان إنهاء الدعم الحكومي لزراعة التبغ، فقد يسهم ذلك في الحد من المعروض وزيادة تكلفة أوراق التبغ، شريطة أن يتوقف عدد كاف من المزارعين عن زراعة التبغ.

***اعتبارات التنفيذ***

٤٨- سيتعين أن يكون هذا التدبير الاستشرافي مصحوباً بدعم لمزارعي التبغ في زيادة وعيهم بالآثار الصحية والاقتصادية السلبية المترتبة على زراعة التبغ وفي الاستعاضة عن زراعة التبغ بأنشطة بديلة مجدية اقتصادياً. وقد تتمثل استجابة دوائر صناعة التبغ في محاولة تقديم ما يسمى بالحلول البديلة عن الدعم الحكومي، مع مواصلة نُهج التعاقد والتسعير الاستغلالية التي تفقر المزارعين. وتجنباً لذلك، ينبغي للحكومات أن تنظم ممارسات دوائر الصناعة والتعاقد على أوراق التبغ وتسعيرها، وينبغي أن تدعم الانتقال إلى الأنشطة البديلة المجدية اقتصادياً.

***الخلاصة***

٤٩- يمكن أن يؤدي اعتماد هذا التدبير الاستشرافي على نطاق واسع إلى الحد من المعروض من أوراق التبغ، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار وإلى الحد في النهاية من تعاطي التبغ.

**(٣) اتخاذ تدابير لخفض أرباح موردي التبغ وقوتهم التسعيرية**

***وصف السياسة ومعلومات أساسية***

٥٠- يتألف هذا التدبير الاستشرافي من مكونين: وضع سقف (حد أقصى) لسعر التبغ بالجملة (سعر الشركة المصنعة) الذي يمكن لدوائر صناعة التبغ تحصيله، استناداً إلى تكاليف إنتاج المنتَج بالإضافة إلى هامش ربح متواضع ومنظم؛ وزيادة كبيرة في الضرائب على التبغ و/ أو تطبيق ضريبة جديدة من قبيل "الملوث يدفع الثمن" ضماناً لبقاء أسعار التجزئة مرتفعة. ويمكن أن يحد ذلك من استخدام دوائر صناعة التبغ لاستراتيجيات التسعير التفاضلي لتقويض سياسات الضرائب على التبغ، مما يؤدي إلى خفض أرباح الصناعة، وزيادة إيرادات الضرائب الحكومية، وفي نهاية المطاف، الحد من استهلاك التبغ.

٥١- وتدعم هذه الآلية المادة ٦ من اتفاقية المنظمة الإطارية التي تطالب الأطراف باعتماد أو الإبقاء على تدابير تشمل تنفيذ السياسات الضريبية، وعند الاقتضاء، سياسات الأسعار، فيما يتعلق بمنتجات التبغ كوسيلة فعالة ومهمة للإسهام في الأغراض الصحية الرامية إلى الحد من استهلاك التبغ.

***بيّنات على التأثير***

٥٢- أوصت عدة منظمات في المملكة المتحدة بتحديد سقف لأسعار الجملة واستراتيجية ضريبية مصاحبة له في صورة سياسة. ومع ذلك، لم تقم أي ولاية قضائية بتنفيذ هذا التدبير الاستشرافي حتى الآن. ولهذا التدبير ما يبرره استناداً إلى قدرته على الحد بفعالية من القوة الاحتكارية لدوائر صناعة التبغ التي تحقق هوامش ربح عالية جداً، وعلى دعم الصحة العامة عن طريق الحد من أساليب البيع القائمة على الأسعار وزيادة عائدات الضرائب الحكومية.

***الفوائد ومواطن القوة***

٥٣- من المرجح أن يؤدي تنفيذ هذا التدبير الاستشرافي إلى تخفيضات كبيرة في حوافز أرباح دوائر صناعة التبغ، والحد من أساليب البيع القائمة على أسعار دوائر صناعة التبغ التي تقوض السياسات الضريبية، وتوليد عائدات ضريبية حكومية إضافية ضخمة يمكن استخدامها في دعم الصحة العامة وغيرها من الأهداف. ويمكن لهذا التدبير أن يرفع تكلفة أرخص العلامات التجارية لمنتجات التبغ، مما قد يحد من استهلاك التبغ ويزيد من الإقلاع عن التدخين، لاسيما بين الفئات ذات الدخل المنخفض الأكثر تأثراً بالأسعار.

***اعتبارات التنفيذ***

٥٤- سيتطلب التنفيذ الفعال لهذا التدبير الاستشرافي وجود هيئة تنظيمية تحدد سقف الأسعار وتعدله دورياً بناءً على تكاليف الإنتاج، وتكون مصممة خصيصاً وفقاً لسياق فرادى الولايات القضائية واحتياجاتها الفريدة. ومن الضروري توفير الضمانات اللازمة لحماية هذه الهيئة التنظيمية من أي تأثير من دوائر صناعة التبغ، وفقاً للمادة ٥-٣ من اتفاقية المنظمة الإطارية. وينبغي أيضاً لمقرري السياسات النظر فيما إذا كان ينبغي تطبيق هذا التدبير الاستشرافي على جميع منتجات التبغ، تجنباً لانتقال دوائر صناعة التبغ إلى منتجات أخرى تقع خارج نطاق التدبير الاستشرافي. وينبغي النظر في استثمار عائدات ضريبية إضافية لتمويل دعم الإقلاع عن التدخين للفئات المحرومة لمنع الضغوط المالية على غير القادرين أو غير الراغبين في الإقلاع عن التدخين.

***الخلاصة***

٥٥- يهدف هذا التدبير الاستشرافي إلى التحكم في أسعار منتجات التبغ من أجل خفض قدرة دوائر الصناعة بشدة على تقسيم الأسواق والتلاعب بالأسعار (مثل طرح علامات تجارية رخيصة "للمبتدئين" أو علامات تجارية فاخرة "متميزة"). ويمكن أن يجعل هذا التدبير الضرائب الحالية على التبغ أكثر فعالية وبالتالي يقلل من استهلاك التبغ، في حين أن الزيادة الضريبية المصاحبة/ ضريبة الملوث يدفع الثمن للتعويض عن الانخفاض في أسعار الجملة قد تمنع التخفيضات غير المقصودة في أسعار التجزئة. ويمكن إعادة استثمار إيرادات الحكومة في جهود مكافحة التبغ والصحة العامة وغيرها من المبادرات.

### (٤) إنهاء البيع التجاري لمنتجات دوائر صناعة التبغ

***وصف السياسة ومعلومات أساسية***

٥٦- يلغي هذا التدبير الاستشرافي ما وصف بأنه "الحوافز المعكوسة" التي يعمل مصنعو منتجات التبغ، وإلى حد ما، تجار التجزئة/ الموزعون حالياً في إطارها بحيث كلما ارتفع عدد المنتجات التي يبيعونها، ارتفع الربح الذي يحققونه. وتؤدي هذه الارتفاعات في المبيعات إلى زيادة تعاطي التبغ، وبالتالي زيادة الأضرار الصحية. ويتطلب هذا النموذج أن تتولى توريد منتجات صناعة التبغ مؤسسات غير ربحية تعمل بموجب ولاية صارمة من ولايات الصحة العامة، وتشرف عليها سلطة غير ربحية. ويمكن لهذا التدبير الاستشرافي أن يخفض الأرباح التي يمكن أن تحققها صناعة التبغ، وحسب الحالة، تجار التجزئة والموزعون، وأن يزيل هذه الأرباح لاحقاً. وتتمتع هذه السياسة بالقدرة على الحد بسرعة من أضرار التبغ بين السكان.

٥٧- ويكمل هذا النموذج تنفيذ التدابير السعرية والضريبية بموجب المادة ٦ من اتفاقية المنظمة الإطارية، ومنع الاتجار غير المشروع بمنتجات دوائر صناعة التبغ بموجب المادة ١٥، حيث إنه يتولى زمام سلسلة التوريد، فيسمح بذلك بمزيد من الرقابة وحفظ السجلات، والقضاء على السبل المحتملة لتوريد منتجات صناعة التبغ غير المشروعة عن طريق تجار التجزئة. وستكون للسلطة غير الربحية القدرة على ممارسة ضوابط تتماشى مع المادتين ٩ و١٠ المتعلقتين بتنظيم محتويات منتجات التبغ وتنظيم الكشف عن منتجات التبغ، والمادة ١١ فيما يتعلق بتغليف وتوسيم منتجات التبغ. وأخيراً، يمكن لهذا النموذج أن ييسر التنفيذ الفعال للمادة ١٣ عن طريق حظر الإعلان عن التبغ والترويج له من خلال تغليف المنتجات وفي منافذ البيع بالتجزئة.

### *بيّنات على التأثير*

٥٨- لم تنفذ أي ولاية قضائية نموذجاً جرى فيه حظر المبيعات التجارية وتوريد المنتجات من خلال مؤسسات غير ربحية ذات ولاية في مجال الصحة العامة. وتوثق تقييمات احتكارات الكحول المملوكة للحكومة الفوائد التي تحصل عليها في مجال الصحة العامة الحكوماتُ التي تتولى زمام توريد منتج خطير، حتى عندما لا يكون أي منها يعمل بموجب ولاية في مجال الصحة العامة بصفة الأولوية. ومن المرجح أن يؤدي تنفيذ النموذج المقترح في إطار ولاية صارمة في مجال الصحة العامة إلى تحسينات كبيرة في مجال الصحة العامة.

### *الفوائد ومواطن القوة*

٥٩- تكمن قوة هذا التدبير الاستشرافي في أنه يفكك سلسلة التوريد الحالية لمنتجات التبغ التي يرتكز عليها العديد من الحواجز والتأخيرات التي يمكن أن تواجهها الأطراف عند تنفيذ مواد اتفاقية المنظمة الإطارية. ويمكن لهذا النموذج أن يقضي على قدرة دوائر صناعة التبغ على تجنيد متعاطين جدد لمنتجات التبغ الخاصة بهم وإدمانهم لها. والفوائد التي تعود على أولئك الذين أدمنوا بالفعل منتجات دوائر صناعة التبغ كبيرة: لن يضطر الأفراد بعد ذلك إلى التغلب على الإغراءات والمحفزات التي تثقل كاهلهم الإتاحةُ التجارية لمنتجات دوائر صناعة التبغ حالياً في كل مكان عند محاولتهم كسر اعتمادهم على التبغ.

### *اعتبارات التنفيذ*

٦٠- بالإرادة السياسية الصحيحة، وإعداد النموذج وتنفيذه على أيدي الخبراء، ومع توخي العناية، يمكن التغلب على أي عوائق تعترض التنفيذ. ومن بين الاعتبارات الرئيسية أن تنفيذ هذا النموذج، إذا طُبق على منتجات التبغ فقط، يمكن أن يؤدي إلى تحول مستخدمي التبغ إلى منتجات النيكوتين مثل نظم إيصال مواد النيكوتين إلكترونياً وأكياس النيكوتين. وهذا يعني أن إدمانهم للنيكوتين سيستمر، وستواصل دوائر صناعة التبغ التربح من هذا الإدمان، بينما يواجه المستخدمون العواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على استمرار إدمانهم.

### *الخلاصة*

٦١- يمكن مشاهدة اعتماد هذا التدبير الاستشرافي المقترح في نهاية سلسلة متصلة يكون العديد من البلدان قد فرضت من قَبل في إطارها قيوداً على توريد منتجات التبغ، وتكون المسوح قد أظهرت أن هناك دعماً شعبياً قوياً لحظر بيع منتجات التبغ. ويساعد هذا النموذج على التغلب على الحواجز التي تحول دون تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية، ويسرع القضاء على تدخل دوائر صناعة التبغ وتعاطي منتجات دوائر صناعة التبغ.

## (٥) فرض حصص على تصنيع التبغ ووارداته، يليها تخفيض منتظم ("التقليص التدريجي")

### *وصف السياسة ومعلومات أساسية*

٦٢- تنطوي هذه السياسة على تدخل الحكومة للحد من كمية منتجات التبغ التي تُطرح للبيع بانتظام في السوق ("التقليص التدريجي")، مما يؤدي إلى تقلص العرض وارتفاع الأسعار، وهو ما قد يرفع الطلب على خدمات الإقلاع عن تعاطي التبغ ويحد من استهلاك التبغ.

٦٣- ويتواءم الهدف المتمثل في الحد من توريد التبغ عن طريق هذا التدبير الاستشرافي مع المادة ١٥ من اتفاقية المنظمة الإطارية ويستند إليها، فهذه المادة تقتضي من الأطراف تنفيذ تدابير تهدف إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ؛ والمادة ١٦ التي تقضي بحظر بيع منتجات التبغ للأشخاص دون السن المحددة في أي ولاية قضائية معينة؛ والمادة ١٧ التي تعزز البدائل المجدية اقتصادياً لعمال التبغ ومزارعي التبغ، وحسب الحالة، للبائعين الأفراد؛ في حين أن زيادة الأسعار الناتجة عن ذلك تتواءم مع أهداف المادة ٦ المتمثلة في الحد من استهلاك التبغ عن طريق تطبيق التدابير السعرية والضريبية.

***بيّنات على التأثير***

٦٤- لا توجد بيّنات حقيقية على تأثير حصص التقليص التدريجي لمنتجات التبغ. وقد خلصت استعراضات النظُم المماثلة لتحديد سقف انبعاثات الكربون والاتجار فيها إلى أنها فعالة في الحد من انبعاثات الكربون وفعالة من حيث التكلفة.

***الفوائد ومواطن القوة***

٦٥- إذا نُفذت هذه السياسة بالقدر الكافي من التخفيضات في الحصص خلال فترة زمنية معقولة، فستصبح منتجات التبغ غير ميسورة التكلفة، مما سيؤدي إلى إقلاع عدد كبير من الناس عن تعاطي التبغ وإلى تحقيق أقل عدد على الإطلاق من أولئك الذين يبدئون تعاطي التبغ. وقد يؤدي ذلك إلى تعطيل سلسلة توريد التبغ، مما قد يجعل تصنيع منتجات التبغ وتوزيعها بهدف الربح أمراً غير محتمل.

***اعتبارات التنفيذ***

٦٦- يتطلب تنفيذ الحصص/ التقليص التدريجي بيانات عن مبيعات التبغ. ومن المحتمل ألا تتمكن الولايات القضائية التي ليست لديها القدرة على جمع بيانات صحيحة عن المبيعات من اعتماد هذه السياسة. وبالمثل، عندما تكون أجزاء كبيرة من سوق التبغ متمثلة في منتجات محلية الصنع أو صغيرة الحجم (مثل سجائر البيدي)، سيكون من الصعب تتبع المعروض من منتجات التبغ. ومن الممكن أن تقوم دوائر صناعة التبغ في مراحل معينة بتعديل الأسعار للتخفيف من أثر انخفاض العرض على المشتريات. ولمنع مثل هذا التلاعب، قد يكون من الضروري تنظيم الحد الأدنى للأسعار.

***الخلاصة***

٦٧- يمكن أن يكون الهدف من فرض حصص التقليص التدريجي بغرض الحد من كمية منتجات التبغ التي تُطرح في السوق بانتظام هو تعطيل سوق توريد التبغ. ويمكن النظر في هذا التدبير الاستشرافي في ضوء نجاح نُظم الحصص في مجالات أخرى. ويمكن لهذا التدبير الاستشرافي أن يحدث تأثيراً كبيراً على وباء التبغ، وأن يحصل على دعم شعبي قوي.

## (ج) المنتَج

### (١) تحديد مستويات منخفضة/ منخفضة جداً من محتوى النيكوتين في منتجات التبغ القابلة للاحتراق

***وصف السياسة ومعلومات أساسية***

٦٨- النيكوتين هو المسؤول عن القدرة العالية على التسبب في إدمان منتجات التبغ. ويمكن لهذا التدبير الاستشرافي أن يخفض النيكوتين في السجائر والمنتجات الأخرى إلى مستويات ضئيلة أو غير مسببة للإدمان، أي إلى محتوى منخفض جداً من النيكوتين. ويمكن لهذا التدبير الاستشرافي أن يضع إرشادات لتنظيم النيكوتين، ويجعل منتجات التبغ أقل جاذبية، وأقل إدماناً، وأقل سمية، وأقل ضرراً، مما يوفر الحماية لجميع الفئات السكانية.

٦٩- ويشكّل تشجيع الإقلاع عن تعاطي التبغ والعلاج الملائم للاعتماد على التبغ التزاماً مذكوراً في المادة ١٤ من اتفاقية المنظمة الإطارية ومبادئها التوجيهية للتنفيذ.

٧٠- ويتواءم هذا الإطار مع الهدف المتمثل في منع استهلاك التبغ وإدمان النيكوتين والتعرض لدخان التبغ والحد من ذلك بموجب المادة ٥-٢؛ والتدابير التي تنظم محتويات منتجات التبغ وانبعاثاتها وسمات تصميمها والكشف عن محتوياتها بموجب المادتين ٩ و١٠؛ والإرشادات الموجهة للبلدان في إطار المذكرة الاستشارية الصادرة عن فريق المنظمة المعني بتنظيم التبغ لعام ٢٠١٥ بشأن الاستراتيجية العالمية للحد من النيكوتين؛ والاعتراف بأن تعديل منتجات التبغ يشكّل استراتيجية للوقاية من إدمان النيكوتين وتشجيع الإقلاع عن تعاطي التبغ عن طريق الأطراف بموجب القرار FCTC/COP7(14)؛ والوثيقة التكميلية للدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف المعقودة في عام ٢٠١٨ استناداً إلى مشاورة المنظمة العالمية بشأن تدابير التسبب في إدمان التبغ.

### *بيّنات على التأثير*

٧١- لم يسبق أن نفذ أي بلد هذا التدبير الاستشرافي. وقد قُبل تشريع يطالب بهذا التدبير الاستشرافي في نيوزيلندا في عام ٢٠٢٢، ولكنه أُلغي في عام ٢٠٢٤ قبل تنفيذه؛ وصدر تشريع أيضاً في الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٥ كقاعدة مقترحة، وهو يخضع حالياً لعملية وضع القواعد المطلوبة. وفي حين أن هذا التدبير الاستشرافي ينطبق من حيث المبدأ على جميع منتجات التبغ، فقد ركزت جميع البيّنات المتاحة حتى الآن على السجائر. وخلصت التجارب المنضبطة المعشاة التي أُجريت في البلدان المرتفعة الدخل إلى أن السجائر التي تتضمن محتوى منخفضاً جداً من النيكوتين تحد بشدة من استهلاك السجائر، مع عدم وجود بيّنات على زيادة مستمرة في التدخين التعويضي. وخلصت بعض التجارب أيضاً إلى حدوث زيادات في الإقلاع عن التدخين. وتشير دراسات النمذجة التي أُجريت في البلدان المرتفعة الدخل إلى أن هذه السياسة يمكنها الحد من انتشار تدخين السجائر عن طريق الحد من بدء التدخين وزيادة الإقلاع عن التدخين، مع احتمال حدوث انخفاضات كبيرة في الوفيات المرتبطة بالتدخين بمرور الوقت. وهناك دعم شعبي يتراوح بين المعتدل والقوي للسجائر التي تتضمن محتوى منخفضاً جداً من النيكوتين حتى بين الأشخاص المدخنين.

### *الفوائد ومواطن القوة*

٧٢- نظراً لأن النيكوتين مادة مسببة بقوة للإدمان، فيمكن أن يؤدي وجود سياسة تنظيمية تحد من مستويات النيكوتين في منتجات التبغ إلى فوائد كبيرة في مجال الصحة العامة بفضل الحد من بدء التدخين الذي من شأنه أن يحد من الطلب على التبغ ويزيد من الإقلاع عن التدخين. وإذا نُفذ هذا التدبير الاستشرافي على جميع منتجات التبغ (بالإضافة إلى وضعه في الحسبان لمنتجات النيكوتين)، فإنه سيزيد من فوائد الصحة العامة.

### *اعتبارات التنفيذ*

٧٣- تشير البحوث إلى أن تنفيذ هذه السياسة ممكن من الناحية التقنية ولكنه يتوقف على القدرة التنظيمية للبلدان، بما في ذلك القدرة على اختبار المنتجات؛ غير أن من المرجح أن تؤدي زيادة التخفيضات في النيكوتين إلى زيادة تأثير هذا التدبير الاستشرافي. وسيتطلب هذا التدبير الاستشرافي ترصّد السوق واختبار المنتجات، فضلاً عن آليات إنفاذ تدعمها عقوبات مناسبة. وستتولى أيضاً نظُم الترصد المعززة توفير المعلومات اللازمة إما للرد على أي ادعاءات وحجج تقدمها دوائر الصناعية أو للتصدي لها. وينبغي النظر في تنفيذ التدابير التي تحول دون الاستعاضة عن المنتجات، ويشمل ذلك التنظيم الشامل لجميع المنتجات. أما حملات التثقيف العام وملصقات التحذير التي تؤكد أن منتجات التبغ التي تتضمن محتوى منخفضاً جداً من النيكوتين تسبب قدراً أقل من الإدمان، ولكنها تظل ضارة، فيمكنها أن تزويد السكان بالمعلومات ومعالجة التصورات الخاطئة. وينبغي تنفيذ سياسات الحد من النيكوتين في سياق المكافحة الشاملة للتبغ. ويمكن للتعاون الدولي، بما فيه تقاسم موارد المختبرات والخبرات التقنية، أن يزيد من دعم البلدان ذات القدرة المحدودة على الاختبار. وينبغي أن يقع عبء الإثبات على مصنعي المنتجات ذات الصلة، وينبغي أن يتحمل الصانع تكلفة تنفيذ هذا التدبير السياسي.

***الخلاصة***

٧٤- يمكن من الناحية التقنية إجراء خفض كبير في مستويات النيكوتين المجودة في منتجات التبغ، ولاسيما في السجائر، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى فوائد كبيرة في مجال الصحة العامة في الحد من بدء التدخين وربما زيادة الإقلاع عن التدخين بين المدخنين.

**(٢) حظر جميع العوامل المنكّهة والمواد المضافة الأخرى إلى منتجات التبغ**

***وصف السياسة ومعلومات أساسية***

٧٥- تدعو هذه السياسة إلى فرض حظر على جميع المواد المضافة والعوامل المنكّهة في منتجات التبغ، بما فيها الملحقات المنكّهة التي يمكن استخدامها لزيادة استساغتها وجاذبيتها، وبالتالي تشجيع بدء تعاطي التبغ واستمرار تعاطيه، لاسيما بين الشباب. وليست للمواد المضافة آثار مفيدة على الصحة. وعلاوة على ذلك، قد تكون المواد المضافة سامة أو قد تؤدي إلى إنتاج مواد سامة بسبب الانحلال الحراري.

٧٦- ويتواءم هذا التدبير الاستشرافي مع الهدف المتمثل في منع استهلاك التبغ وإدمان النيكوتين والتعرض لدخان التبغ والحد من ذلك بموجب المادة ٥-٢. كما أنه يتسق مع المبادئ التوجيهية الجزئية لتنفيذ المادتين ٩ و١٠ من اتفاقية المنظمة الإطارية التي تقترح على الأطراف تدابير للحد من جاذبية منتجات التبغ كجزء من التنظيم الفعال لمنتجات التبغ، حيث إن ذلك يمكن أن يسهم في الحد من الأمراض والوفيات المبكرة التي تعزى إلى التبغ. وفيما يتعلق بالجاذبية، تُقدم الإرشادات على النحو التالي: "عادة ما تصنع منتجات التبغ لتكون جذابة من أجل التشجيع على استخدامها. ولا يوجد من منظور الصحة العامة أي مبرر للسماح باستعمال أي مكونات، مثل العوامل المنكّهة، تضفي جاذبية على منتجات التبغ." وعلاوة على ذلك، يعتمد هذا التدبير الاستشرافي على سلسلة التقارير التقنية التي أصدرها فريق الدراسة المعني بتنظيم منتجات التبغ التابع لمنظمة الصحة العالمية، والتي أوصت بحظر المنكّهات أو تنظيمها وتقييد المواد المضافة الأخرى منذ عام ٢٠١٥.

***بيّنات على التأثير***

٧٧- يفرض عدد متزايد من البلدان حظراً على المكونات التي يمكن استخدامها لزيادة جاذبية التبغ أو لإخفاء شراسة دخان التبغ (مثل العوامل المنكّهة) في عدة أنواع من منتجات التبغ، ولاسيما في السجائر، ويوسع عدد متزايد من البلدان نطاق القيود المفروضة على المنكّهات لتشمل منتجات التبغ المسخّن. وتشير الدراسات إلى أن حظر منكّهات السجائر فعال في الحد من تعاطي التبغ بين البالغين والشباب، وتشير بعض الدراسات، على عكس ما تدعيه دوائر الصناعة، إلى عدم حدوث زيادة في تعاطي السجائر غير المشروعة أو شرائها بعد حظر السجائر بنكهة المنثول. وقد حظر عدد قليل من البلدان والولايات القضائية استخدام مواد مضافة أخرى غير منكهة مثل عوامل التبريد في منتجات التبغ.

***الفوائد ومواطن القوة***

٧٨- سيؤدي حظر العوامل المنكّهة في منتجات التبغ إلى ارتفاع معدلات الإقلاع عن التدخين وانخفاض معدلات بدء التعاطي، مع توقع تحقيق حصائل مماثلة من حظر المواد الأخرى المضافة إلى التبغ. وتشير البحوث الحالية إلى أن حظر العوامل المنكّهة في منتجات التبغ سيكون له تأثير كبير على مستوى السكان يتسم باتساع النطاق (جميع السكان) وشدة القوة (تأثيرات كبيرة على الحد من بدء التدخين ودعم الإقلاع عنه). ومن المتوقع أن تكون لحظر المواد المضافة إلى التبغ آثار إيجابية مماثلة. وهناك أساس مفاهيمي قوي يدعم فكرة أن الحظر الكامل للعوامل المنكّهة في جميع منتجات التبغ وملحقاته يمكن أن يحسن حصائل الصحة العامة المنشودة، ويمنع التفاف دوائر صناعة التبغ، وييسر الامتثال والإنفاذ. ويمكن لهذا التشريع الاستشرافي أن يحد أيضاً من الحاجة إلى تنقيح القوانين استجابة لتطورات السوق واستراتيجيات الصناعة لتقويض التنظيم.

***اعتبارات التنفيذ***

٧٩- يمكن أن تؤدي الالتزامات بتقديم معلومات عن المكونات إلى الجهات التنظيمية، واستخدام الأساليب المختبرية غير المستهدفة لإجراء فحص واسع النطاق لتركيب المنتجات، إلى المساعدة على ضمان الامتثال. ويمكن أن يؤدي بناء قدرات مختبرية عالمية أو مركزية وحظر ملحقات المنكّهات التي يمكن استخدامها في منتجات التبغ إلى دعم التنفيذ الناجح للسياسات. ونظراً لأنه يمكن إنتاج منتجات التبغ باستخدام عدد قليل جداً من المواد المضافة أو بدون أي مواد مضافة، فمن المقترح حظر جميع المواد المضافة، مع استثناءات قليلة، إذا لزم الأمر، مثل المواد الحافظة. ولذلك، فتوفير قائمة محدودة وشاملة بالمواد المضافة المسموح بها تتألف من هذه الاستثناءات القليلة، بدلاً من إعداد قائمة سلبية بالمواد المضافة المحظورة، يمكن أن يجعل التنفيذ بسيطاً ومعززاً. ويمكن للأطراف أيضاً أن تنظر في إعداد مبادئ توجيهية لتنظيم العوامل المنكّهة وغيرها من المواد المضافة على النحو التالي: (١) يتعين أن تكون التشريعات شاملة للحد من احتمالات حدوث ثغرات؛ (٢) يتعين أن تكون التشريعات مرنة بالقدر الكافي للتكيف مع التطورات وسهولة إجراء التغييرات؛ (٣) ينبغي تطبيق التشريعات، قدر المستطاع، على جميع منتجات التبغ (والنيكوتين والمنتجات ذات الصلة)، تجنباً لانتقال المستهلك إلى منتجات أخرى، وبالتالي تقويض تأثير السياسة.

***الخلاصة***

٨٠- يمكن لفرض حظر شامل على العوامل المنكّهة والمواد المضافة الأخرى إلى جميع منتجات التبغ، بما فيها الملحقات المنكّهة، أن يحد من بدء تعاطي التبغ ويشجع على الإقلاع عن التبغ، وأن يقلص بالتالي الطلب على التبغ وانتشار تعاطيه.

**(٣) فرض تجميد لتوريد التبغ على العلامات التجارية والحد من البدائل**

***وصف السياسة ومعلومات أساسية***

٨١- تهدف هذه السياسة إلى تجميد كمية منتجات التبغ المتوفرة في السوق والحد من تنوع المنتجات عن طريق حظر دخول المنتجات الجديدة، أو فرض وقف اختياري عليها على الأقل (مما لا يسمح إلا ببيع المنتجات الموجودة بالفعل في السوق). وعند دمج هذا النهج مع القيود المفروضة على بدائل العلامات التجارية الحالية (التي لا تسمح إلا بطرح واحد لكل علامة تجارية)، فإن هذا النهج سيحد من عدد المنتجات المتاحة وتنوعها. ويمكن لحظر دخول منتجات التبغ الجديدة إلى السوق أن يمنح البلدان الوقت لوضع أطر تنظيمية بعد تقييم الآثار المترتبة على هذه المنتجات في مجال الصحة العامة والبيئة.

٨٢- ويتجنب هذا التدبير الاستشرافي الترويج لأحد منتجات التبغ بأي وسيلة كاذبة أو خادعة أو مضللة أو مفضية إلى انطباع خاطئ بشأن خصائصه أو آثاره الصحية أو أخطاره أو انبعاثاته عن طريق المواءمة مع كل من المادة ١١ من اتفاقية المنظمة الإطارية بشأن التدابير المتعلقة بتغليف وتوسيم منتجات التبغ، والمادة ١٣، من خلال فرض حظر شامل على الإعلان عن التبغ الترويج له ورعايته. ويتماشى تنفيذ هذا التدبير الاستشرافي أيضاً مع تشجيع الإقلاع عن تعاطي التبغ والعلاج المناسب للاعتماد على التبغ (المادة ١٤). وعلى نطاق أوسع، يتواءم هذا التدبير الاستشرافي مع الهدف المتمثل في منع استهلاك التبغ وإدمان النيكوتين والتعرض لدخان التبغ والحد من ذلك بموجب المادة ٥-٢.

***بيّنات على التأثير***

٨٣- توجد بيّنات على أنه يمكن تنفيذ الحظر على المنتجات الجديدة والحد من بدائل العلامات التجارية بنجاح. وتوجد أيضاً بيّنات على أن دخول المنتجات الموجودة إلى أسواق جديدة دون أطر تنظيمية قد يؤدي إلى ظهور اتجاهات جديدة، مثل زيادة تدخين تبغ النرجيلة بين الشباب في الولايات المتحدة وأوروبا. ونتيجة لذلك، حُظر تبغ النرجيلة من دخول بعض الأسواق، بما فيها كينيا وباكستان وتنزانيا؛ وحُظرت السنوس في أستراليا والاتحاد الأوروبي (باستثناء السويد)

ونيوزيلندا وسنغافورة وسري لانكا. وأفاد استعراض منهجي أُجري في عام ٢٠٢٣ للسياسات المتعلقة بمنتجات التبغ عديم الدخان (بما فيها السنوس)، غطى البلدان التي تُحظر فيها هذه المنتجات، بأنه تبين في دراستين من الدراسات الثلاث التي قيمت تأثير الحظر على منتجات التبغ عديم الدخان، أن انخفاضاً كبيراً قد حدث في بيع هذه المنتجات وتعاطيها.

٨٤- وأوروجواي هي الدولة الوحيدة التي نفذت قيوداً على بدائل العلامات التجارية للسجائر ودافعت بنجاح عن السياسة في مواجهة طعن قانوني رفعته إحدى شركات التبغ. وأظهرت البحوث أن الاستعاضة عن الأسماء التجارية للسجائر بأرقام قد يردع بدء التدخين. كما أن البرازيل استندت إلى هذا المبدأ في عام ٢٠٠٩ عندما قيدت دخول أي منتجات تحتوي على عنصر إلكتروني، بما في ذلك منتجات التبغ المسخّن، إلى السوق في انتظار بيّنات على سلامتها وعدم سمّيتها.

***الفوائد ومواطن القوة***

٨٥- يمكن لتجميد التوريد أن يمنع دوائر صناعة التبغ من مواصلة محاولات "إعادة اختراع" نفسها وإطلاق منتجات جديدة، وبخاصة المنتجات التي تجذب الشباب بالتحديد. ويمكن للحد من أنواع البدائل من كل علامة تجارية أن يحد أيضاً من جاذبية العلامة التجارية، وأن يؤدي التجميد إلى منع الاستعاضة عنها بمنتجات جديدة. ويمكن لهذه القيود أن تحد من تجربة الشباب للتبغ ومن بدء تعاطيهم له والإقبال عليه، ويمكن أن تشجع الإقلاع عن التدخين بين المتعاطين بدلاً من الانتقال إلى منتجات التبغ الأخرى غير المتاحة بعد.

***اعتبارات التنفيذ***

٨٦- يشكّل تجميد توريد التبغ إجراء يمكن للحكومات أن تبرره من أجل حماية الصحة العامة. واللوائح ضرورية للحد من عدد بدائل العلامات التجارية وعدد العلامات التجارية المسموح بها في السوق. ويمكن للتنفيذ دون أن يستغرق العمل التدريجي بها فترة طويلة أن يساعد على منع دوائر صناعة التبغ من إغراق السوق بمنتجات جديدة قبل دخولها حيز النفاذ. وسيركز الإنفاذ على التدابير الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع وضمان تزويد البائعين بمعلومات عن المنتجات المسموح ببيعها وما هو الطرح (البديل) المسموح به لكل منتج.

***الخلاصة***

٨٧- هذه السياسة مجدية، وقد نُفذت بنجاح متفاوت الدرجات في بلدان أخرى، وتحظى بدعم من الجمهور، وإذا طُبقت على جميع المنتجات، يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي كبير على استهلاك التبغ وانتشاره.

### (٤) فرض حظر على مرشحات السجائر

***وصف السياسة ومعلومات أساسية***

٨٨- تحظر هذه السياسة بيع السجائر المزودة بمرشحات واستيرادها وتوزيعها وتصنيعها (حسب الاقتضاء)، فضلاً عن المرشحات التي تباع بشكل منفصل عن السجائر. فنحو ٩٠٪ من السجائر الموجودة في السوق مزودة بمرشحات. وعلى الرغم من أن دوائر صناعة التبغ تسوق المرشحات بوصفها وسيلة فعالة للحد من أضرار دخان السجائر، فإن المرشحات في الواقع تكاد لا تفعل شيئاً لمنع استنشاق العديد من المواد السامة الموجودة في دخان السجائر، وبالتالي فهي لا تقضي على أضرار تدخين السجائر. وفي الواقع، ثبت أن المرشحات تقود المدخنين إلى الانخراط في النفث بكثافة أكبر، مما يؤدي إلى ترسيب أعمق للمواد السامة. وهذا يسهم في النهاية في زيادة معدلات الإصابة بسرطان الرئة الغدي، وهو شكل مميت للغاية من أشكال سرطان الرئة. وبينما عُثر في أنسجة الرئة عند مرضى سرطان الرئة الذين يدخنون السجائر على ألياف دقيقة تتكون منها مرشحات السجائر، يتعين إجراء المزيد من البحوث لتحديد التأثير السببي. ومرشحات السجائر، بالإضافة إلى آثارها السلبية على الصحة العامة، ضارة بالبيئة، لأنها مصدر رئيسي للتلوث البلاستيكي.

٨٩- وستكون لإزالة أي مرشحات من السجائر آثار هامة في الحد من إغراء السجائر وجاذبيتها، بما يتماشى مع المادتين ٩ و١٠ ومبادئهما التوجيهية الجزئية للتنفيذ. وتطرح المرشحات البلاستيكية في السجائر أضراراً بيئية إضافية. وفيما يتعلق بالمادة ١٨، يسلم القرار FCTC/COP10(14) بأن "مرشِّحات السجائر البلاستيكية هي مواد بلاستيكية تُستخدم مرة واحدة وليست ضرورية ويمكن تجنّبها وتسبب المشكلات، وتنتشر على نطاق واسع في البيئة، وتفتك بالكائنات الحية الدقيقة والأحياء البحرية، وتلوّث المحيطات". وبالإضافة إلى ذلك، يشير القرار إلى "عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالتلوث بالمواد البلاستيكية، وإلى مشكلة التلوث بالجسيمات البلاستيكية الدقيقة الناجمة عن أعقاب السجائر البلاستيكية، وإلى الجهود العالمية الجارية في سبيل وضع معايير لإدارة النفايات الخطرة بموجب قوانين البيئة، وإلى الإشارة رسمياً إلى اتفاقية المنظمة الإطارية أثناء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الأمم المتحدة بشأن المواد البلاستيكية".

***بيّنات على التأثير***

٩٠- وافقت مقاطعة سانتا كروز، في كاليفورنيا (الولايات المتحدة)، مؤخراً على مرسوم يحظر المرشحات سيُنفذ في عام ٢٠٢٧ أو عندما توافق ولايتان قضائيتان محليتان أخريان على مرسومين مماثلين، أيهما أبعد. ونظراً لعدم وجود بيّنات على تأثير حظر المرشحات في الوقت الراهن، فإن المعلومات المقدمة في هذا التقرير تناقش الأساس المفاهيمي لهذا الحظر.

***الفوائد ومواطن القوة***

٩١- يمكن لحظر مرشحات السجائر أن يحقق ما يلي: (١) القضاء على التصور الخاطئ بأن السجائر المزودة بمرشحات أكثر أماناً من السجائر غير المزودة بها؛ (٢) الحد من التلوث البلاستيكي؛ (٣) الحد من التكاليف الاقتصادية لتنظيف نفايات السجائر؛ (٤) الحد من الضرر البيئي الناجم عن المواد الكيميائية السامة في مرشحات السجائر المهملة.

٩٢- ويمكن لفرض حظر شامل على مرشحات السجائر، التي حددتها شركات التبغ بأنها سمة تعمل على تحسين رواج العلامة التجارية، أن يجعل التدخين أقل جاذبية للأشخاص المدخنين، ولاسيما الشباب. إذ يرى الشباب بالتحديد في السجائر المزودة بمرشحات أنها أقل ضرراً، ويمكن إزالة هذا التصور الخاطئ. ويمكن لشراسة تجربة التدخين في المرة الأولى أن تقلص آثاره الممتعة، مما قد يثني الشباب عن بدء التدخين أو الانتقال إلى التدخين المنتظم.

٩٣- ونظراً لأنه يُنظر إلى السجائر غير المزودة بمرشحات على أنها تقدم تجربة حسية أقل إرضاء، فمن المحتمل أن تحد إزالتها من احتمالية بدء التدخين أو الانتقال إلى التدخين المنتظم وتزيد من احتمالية الإقلاع عن التدخين بين المدخنين. ومع ذلك، لا توجد بيّنات مباشرة على ذلك. ويمكن أيضاً لحظر مرشحات السجائر أن يمنع تسويق دوائر صناعة التبغ الذي ينقل تصورات خاطئة عن السلامة أو غيرها من الصفات المرغوب توافرها في السجائر المزودة بمرشحات. ويمكن أيضاً أن يؤدي حظر المرشحات إلى إزالة السجائر المزودة بـ "كبسولات منكّهة" من السوق.

***اعتبارات التنفيذ***

٩٤- ستكون القدرة التنظيمية والإنفاذية القوية مهمة لضمان الامتثال. وستُواجَه مقاومة من دوائر صناعة التبغ التي اعتمدت على خدعة المرشحات لزيادة جاذبية السجائر بين أولئك الذين يبدئون التدخين، ولاسيما بين الشباب والنساء، وكذلك لمنع المدخنين من الإقلاع عن التدخين. ويمكن أن تدعو دوائر الصناعة إلى استخدام المرشحات الورقية القابلة للتحلل أو الخالية من البلاستيك التي لن تفعل الكثير لمواجهة تصورات الجمهور الخاطئة بأن هذه المرشحات البديلة تحد من أضرار دخان السجائر، والعواقب الصحية الناتجة عنها التي تديم مواصلة التدخين، والتأثير البيئي الناجم عن ارتشاح السموم من أعقاب السجائر المهملة. ويمكن أن يؤدي تنفيذ حظر شامل على مرشحات السجائر جنباً إلى جنب مع تثقيف الجماهير واللوائح التي تفرض على المنتجين دفع الثمن إلى تسريع الفوائد الصحية والبيئية. ويسلط حظر المرشحات المفروض في مقاطعة سانتا كروز، والذي كان مدفوعاً بالمخاوف البيئية، الضوء على أهمية بناء دعم واسع

النطاق من أصحاب المصلحة لهذا التدبير. وينبغي أيضاً النظر في حملات تثقيف الجماهير ودعم الإقلاع عن التدخين والترصد من أجل رصد التغيرات في السوق وسلوك المستهلك ضماناً للتنفيذ الفعال.

***الخلاصة***

٩٥- يمكن أن تترتب على حظر مرشحات السجائر آثار صحية وبيئية إيجابية، تشمل الحد من انتشار التدخين والحد من التكاليف الاقتصادية لتنظيف نفايات أعقاب السجائر السامة والتلوث البيئي مما تتضمنه من مواد كيميائية سامة. ويمكن لاعتماد هذا الإجراء أن يحد من الطلب على السجائر ويقلص الإقبال على التدخين، فينقذ بالتالي الأرواح، ويعزز الأغراض البيئية والاجتماعية الاقتصادية. ولضمان التنفيذ الناجح، يتطلب حظر مرشحات السجائر، في إطار تنظيم شامل للتبغ يتماشى مع اتفاقية المنظمة الإطارية، التعاون عبر القطاعات والتنسيق مع المبادرات العالمية.

## (د) المستهلك

### (١) توسيع نطاق الأماكن الخالية من التدخين في البيئات الخاصة/ شبه الخاصة، والحد من التعرض لدخان التبغ غير المباشر والسلبي

***وصف السياسة ومعلومات أساسية***

٩٦- تركز هذه السياسة على توسيع نطاق الحماية من التعرض لدخان التبغ (المادة ٨ من اتفاقية المنظمة الإطارية) في الأماكن العامة وأماكن العمل لتشمل الأماكن الخاصة/ شبه الخاصة، من أجل زيادة الحماية من دخان التبغ غير المباشر والسلبي. وقد سُنت تشريعات ولوائح وسياسات ومعايير ذات صلة بهذا الموضوع، سواء في البيئات الواسعة الانتشار السكاني، بما فيها المساكن المتعددة الوحدات والمساكن المستأجرة والسيارات الخاصة، أو في البيئات التي تصل إلى الفئات السكانية الفرعية التي تعاني من الضعف، مثل الإسكان الحكومي/ المدعوم والإسكان لأغراض الخدمات الصحية والاجتماعية.

٩٧- ويتواءم هذا التدبير الاستشرافي مع المادة ٤-٢(أ) من اتفاقية المنظمة الإطارية. كما أنه يتواءم مع المادة ٨ التي تقتضي من الأطراف اعتماد وتنفيذ تدابير فعالة لحماية الناس من التعرض لدخان التبغ في أماكن العمل الداخلية ووسائل النقل العام والأماكن العامة المغلقة، وحسبما تقتضي الحاجة، في غيرها من الأماكن العامة. وتشير المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة ٨ إلى أن هذا ينشئ التزاماً بتوفير الحماية الشاملة عن طريق ضمان خلو جميع الأماكن العامة المغلقة وجميع أماكن العمل الداخلية (بما فيها المركبات الآلية المستخدمة كمكان للعمل، مثل سيارات الأجرة وسيارات الإسعاف ومركبات التوصيل) وجميع وسائل النقل العام، وربما الأماكن العامة الأخرى (الخارجية أو شبه الخارجية)، من التعرض لدخان التبغ غير المباشر والسلبي. وعلاوة على ذلك، تنص المبادئ التوجيهية صراحة على أنه ينبغي النظر بعناية في أماكن العمل التي تُتخذ أيضاً منازل أو أماكن سكن للأفراد، ومنها على سبيل المثال السجون ومؤسسات الصحة النفسية ودور رعاية المسنين. ويمكن لإدراج منازل ومركبات خاصة/ شبه خاصة إضافية ضمن أشكال الحماية المتمثلة في الخلو من الدخان أن يستند إلى المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة ٨.

***بيّنات على التأثير***

٩٨- توجد عدة أمثلة على التنفيذ، معظمها في الإسكان المتعدد الوحدات والمساكن الحكومية/ المدعومة في البلدان المرتفعة الدخل. ومعظم السياسات طوعية بوجه عام، ويُروج لها إما في المنازل الفردية أو عن طريق الجهات المسؤولة عن إدارة المساكن. وتوجد بعض التطبيقات التنظيمية على المستوى الوطني أو الاتحادي، ولكنها لم تخضع لتقييم شامل. وتشير البيّنات المتاحة إلى أن هذه السياسات مرتبطة بارتفاع معدلات الإقلاع عن التدخين، والحد من استهلاك منتجات التبغ المدخن، والحد من التعرض لدخان التبغ، وانخفاض حالات مشاكل التنفس بين السكان، فضلاً عن انخفاض

مستويات النيكوتين والجسيمات الدقيقة العالقة المحمولة جواً في المباني. وقد ثبت أن التشريعات التي تشترط خلو السيارات الخاصة من الدخان عند وجود الأطفال تحد من التعرض لدخان التبغ بين الأطفال.

***الفوائد ومواطن القوة***

٩٩- تشكّل السياسات الخاصة بخلو الأماكن العامة من الدخان أكثر الوسائل فعالية للحد من التعرض لدخان التبغ غير المباشر والسلبي في المنازل والسيارات. وقد أثيرت شواغل بشأن انخفاض الاستقلال الذاتي للأفراد؛ غير أن السياسات الخاصة بخلو الأماكن العامة من الدخان في المنازل والسيارات لا تختلف عن لوائح الصحة والسلامة الأخرى للمساحات الخاصة، مثل أجهزة الإنذار الإلزامية لاستشعار الدخان في المنازل وقوانين أحزمة الأمان في السيارات.

***اعتبارات التنفيذ***

١٠٠- يتطلب التنفيذ الناجح إنفاذاً فعالاً، ويمكن تجنب العواقب غير المقصودة فيما يتعلق بحظر التدخين في المساكن المتعددة الوحدات إلى حد كبير عن طريق ما يلي: (١) التخطيط وإعداد سياسات مصممة حسب نوع العقار؛ (٢) التواصل الواضح والمجدي من الناحية الثقافية؛ (٣) إشراك السكان؛ (٤) دعم الإقلاع عن التدخين؛ (٥) التنفيذ التدريجي للسماح بمرحلة انتقالية للسكان المدخنين. ويبدو أن الفوائد الاقتصادية، مثل انخفاض تكاليف التجديد والحرائق، تفوق أي تكاليف تتعلق بالتنفيذ. ويتحقق بالفعل النجاح في تنفيذ تشريعات تتطلب خلو السيارات الخاصة من الدخان عند وجود الأطفال في العديد من البلدان.

***الخلاصة***

١٠١- من المرجح أن يؤدي توسيع نطاق البيئات الخالية من الدخان، ولاسيما في المساكن المتعددة الوحدات والسيارات، إلى الحد من التعرض لدخان التبغ غير المباشر والسلبي بين عامة السكان والفئات الضعيفة على حد سواء، مما يسهم في الوقاية من تعاطي التبغ والإقلاع عنه وتحسين الإنصاف في مجال الصحة.

# الملحق ٣

## مشروع قرار:
## تدابير استشرافية لمكافحة التبغ
## (فيما يتعلق بالمادة ٢-١ من اتفاقية المنظمة الإطارية)

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يذكّر بأن المادة ٢-١ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (اتفاقية المنظمة الإطارية) تنص على أن الأطراف، لكي تحمي على نحو أفضل صحة الإنسان، تُشجَّع على تنفيذ تدابير تتجاوز تلك التي تقتضيها الاتفاقية وبروتوكولاتها، وأنه لا يوجد في هذه الصكوك ما يمنع أي طرف من فرض شروط أشد صرامة تتسق مع أحكامها وتتوافق مع القانون الدولي؛

وإذ يشير إلى أن المادة ٣ من الاتفاقية تحدّد هدف المعاهدة في سياق إطار لتدابير مكافحة التبغ تنفذها الأطراف على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في سبيل الحد على نحو مستمر وبقدر كبير من انتشار تعاطي التبغ والتعرّض لدخان التبغ؛

وإذ يذكّر بأن المادة ٤ من اتفاقية المنظمة الإطارية تُسلّط الضوء على ضرورة اتخاذ تدابير شاملة متعدّدة القطاعات لمكافحة التبغ، وأن المادة ٥ التي تنص على أن يضع كل طرف استراتيجيات وخططاً وبرامج وطنية شاملة متعدّدة القطاعات لمكافحة التبغ، وأن ينفذها ويحدّثها ويستعرضها، وفقاً لهذه الاتفاقية؛

وإذ تذكّر بأن المادة ٥-٣ من اتفاقية المنظمة الإطارية تدعو الأطراف إلى أن تتصرف، عند وضع وتنفيذ سياساتها في مجال الصحة العامة، فيما يتعلق بمكافحة التبغ، على نحو يكفل حماية هذه السياسات من المصالح التجارية وأية مصالح راسخة أخرى لدوائر صناعة التبغ، وفقاً للقانون الوطني؛

وإذ يذكّر بالقرار FCTC/COP10(12) الذي أنشأ فريق خبراء يُعنى بتدابير مكافحة التبغ الاستشرافية التي يمكن النظر فيها في نطاق المادة ٢-١ من اتفاقية المنظمة الإطارية؛

وإذ يرحب بالتقرير الوارد في الوثيقة FCTC/COP/11/5، وإذ يلاحظ مع الارتياح حصائل عمل فريق الخبراء،

١- **يدعو** الأطراف إلى ما يلي:

(أ) النظر في التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ التي توسع أو تكثف نُهج مكافحة التبغ التي يمكن النظر فيها في نطاق المادة ٢-١ من اتفاقية المنظمة الإطارية والتي أعد فريق الخبراء قائمة بها ووصفاً لها بهدف اعتماد وتنفيذ الأطراف لها، والمساهمة في جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية المنظمة الإطارية؛

(ب) الإحاطة علماً بأن التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ التي حددها ووصفها فريق الخبراء ليست شاملة، وأن هناك تدابير استشرافية أخرى موجودة أو قد تنشأ في المستقبل: وأنه يمكن أيضاً أن تنظر الأطراف في اعتماد هذه التدابير الاستشرافية الإضافية؛

(ج) الإبلاغ، كجزء من التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير عن تنفيذها للاتفاقية، عن تنفيذ التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ التي توسّـــع أو تكثف نُهُج مكافحة التبغ، والتي يمكن النظر فيها في نطاق المادة ٢-١، بما في ذلك الدروس والحصائل الناشئة عن تنفيذ هذه التدابير؛

(د) النظر في الحاجة إلى القيام بمزيد من الأعمال وتعبئة الموارد فيما يتعلق بالتدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ، مع مراعاة إمكانية استعراض النتائج الواردة في الوثيقة FCTC/COP/11/5 وتحديثها عند الضرورة؛

٢- **يطلب من** أمانة الاتفاقية ما يلي:

(أ) نشـر أعمال فريق الخبراء، عن طريق تيسـير تبادل الخبرات بين الأطراف بشـأن اعتماد وتنفيذ التدابير الاســـتشـــرافية لمكافحة التبغ؛ ونشـــر المعلومات الواردة من الأطراف عملاً بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بالتدابير الاسـتشـرافية، بوسـائل تعرض وتدعم اعتمادها المحتمل من قِبَل الأطراف الأخرى؛ ودعم عمل مراكز المعارف في إعداد وتبادل أفضـل الممارسـات ودراسـات الحالة المتصـلة بتجارب الأطراف فيما يتعلق بالتدابير الاسـتشـرافية لمكافحة التبغ؛ ونشـر المواد الإعلامية، بدعم من جهات منها منظمة الصحة العالمية، بشأن التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ؛

(ب) مواصـلة إذكاء الوعي بشـأن التدابير الاسـتشـرافية لمكافحة التبغ والتدابير التي توسـع أو تكثف نُهج مكافحة التبغ التي يمكن النظر فيها في نطاق المادة ٢-١.

(الجلسة العامة XX، XX تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥)

= = =